الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة

قسم علوم التسيير

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في الإدارة مالية

إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

دراسة حالة وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة للفترة (2021/2020)

إعداد الطالبتين"الإشراف:

- حفايظية آية
- بن شيحة هديل

د/ بوعسلة رشيد

السنة الجامعية 2023/2022

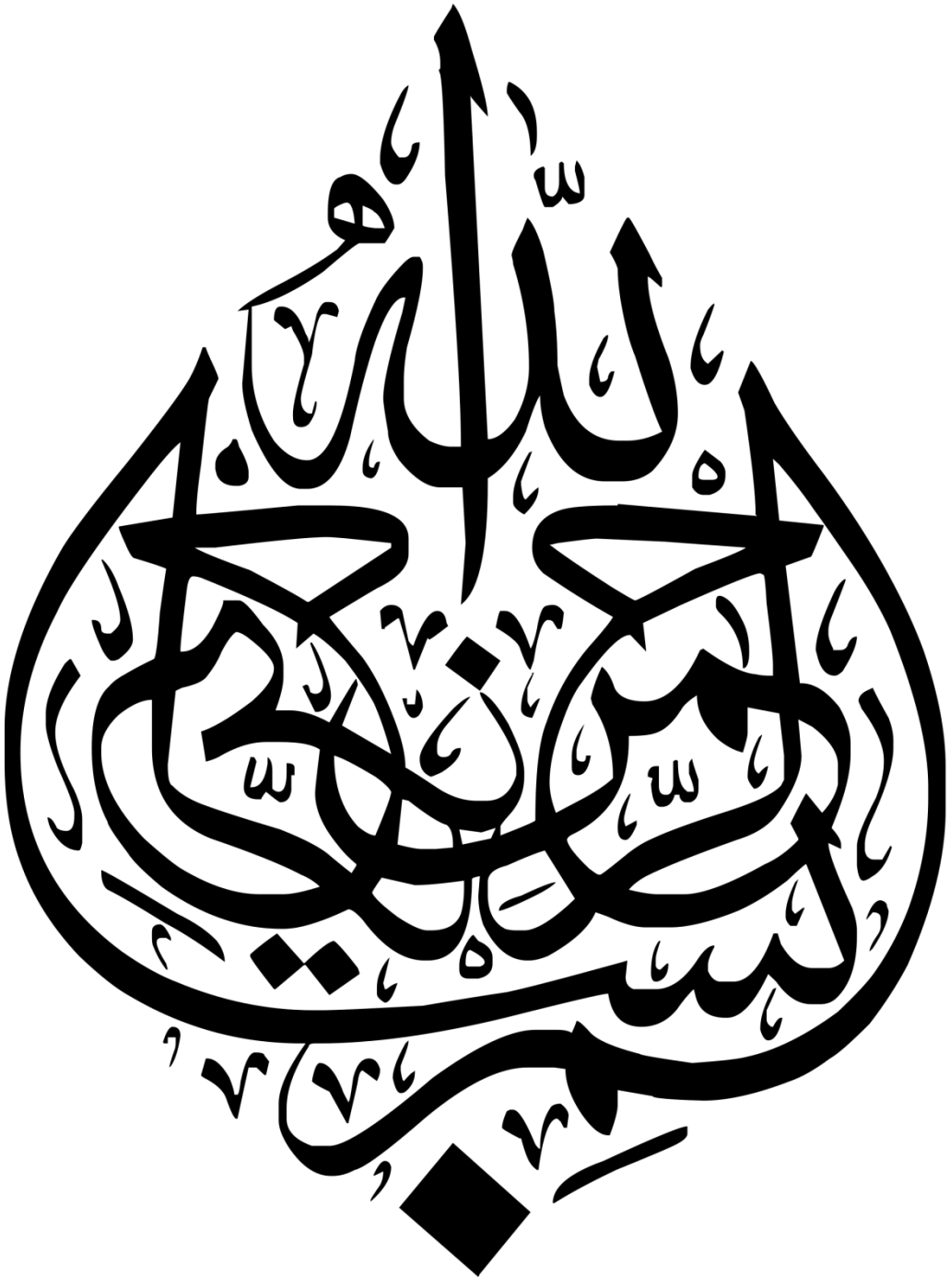

شـــكر وعرفـــان

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله

ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علينا

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري إلا بمشيئته جل شأنه

كما نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمشرفنا الأستاذ "**بوعسلة رشيد**" على ما أحاطنا به

من رشد ونصح وتوجيه طيلة فترة إنجاز البحث.

كما لا ننسى أن نتقدم بجزيل الشكر أيضا إلى جميع أساتذتنا الذين درسونا طيلة

المشوار الجامعي.

كما نتقدم أيضا بشكر خاص إلى موظفي بنك التنمية الفلاحية لولاية قالمة.

وشكرنا موصول لكل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة تشجيع

أو سؤال عن مصير هذا البحث.

هديل- آية

الإهداء

إلي من نزل فيهما القرآن يتلى....

قال تعالى {وَقَضَى رَبُّكَ أَلَا تَعْبُدُوا إِلَا إِيَاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا

يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍ

وَلَا تَنْهَرْهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلاً كَرِيمًا}

إلى منبع الخير ومعقد الأمل و الرجاء.....رمز التفاني **"والدي العزيز"** إجلالا وإكبار.

إلى من تدمع عينها افرحي وحزني.....ينبوع الحنان **"والدتي الحبيبة"** بِرا وإحسانا.

إلى ملاذي الآمن ومذل الصعوبات.....سندي في مشوار دراستي وحياتي .

إلى مصدر الأمل والعطاء أخوي.

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء.

آيـة

الإهداء

أشكرك ربي وأحمدك حمدا يليق بجلالك وعظمة سلطانك

أهدي هذا العمل

إلى ينبوع الحب والحنان وزهرة العطف ومصدر الإطمئنان إلى أغلى ما أملك في الوجود

"أمي الحبيبة"

إلى من كان سندا لنا في الحياة مصدر الرعاية الذي لا يسعني إلا أن أقف أمامه إحتراما

وعرفانا وحبا **"أبي الغالي"**

إلى زوجي العزيز الذي طالما ساندني

إلى والدي زوجي شكرا على حبكم ودعمكم الدائم، حفظكما الله وأطال في عمركما

إلى قطعة قلبي وقرة عيني إبنتي **"ميرنا"** وأخي برعمي الصغيري **"أمير"**

إلى أزهار أسرتي ومن قاسموني أفراحي وأحزاني إخوتي وأخواتي

إلى كل صديقاتي ورفيقات دربي دمتم لي أحسن سند.

هديل

فهـــــــــــــــرس المحتويات

العناوين	الصفحة
شكر وتقدير	IV
الإهداء	III-IV
فهرس المحتويات	IV-IV
فهرس الجداول	IV
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول عموميات حول البنوك التجارية والسيولة	
تمهيد	12
المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية	**18-13**
المطلب الأول: تعريف ونشأة البنوك التجارية	14-13
المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك التجارية	16-15
المطلب الثالث: ميزانية البنك التجاري	18-17
المبحث الثاني: ماهية السيولة في البنوك التجارية	**28-19**
المطلب الأول: مفهوم السيولة البنكية،مكوناتها	24-19
المطلب الثاني: أهمية السيولة البنكية	25
المطلب الثالث: مصادر السيولة البنكية	28-26
المبحث الثالث: تقييم كفاءة السيولة لدى البنوك التجارية	**35-29**
المطلب الأول: نظريات إدارة السيولة في البنوك التجارية	30-29
المطلب الثاني: نسب قياس السيولة في البنوك التجارية	32-31
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة لدى البنوك التجارية.	35-33

خلاصة	36
الفصل الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية	
تمهيد	38
المبحث الأول: المخاطر البنكية	**46-39**
المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية	40-39
المطلب الثاني: عوامل وأسباب ظهور المخاطر البنكية	41
المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية	46-42
المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية	**56-47**
المطلب الأول: تعريف إدارة المخاطر البنكية، مهامها وأهدافها	50-47
المطلب الثاني: وظيفة إدارة المخاطر البنكية	53-51
المطلب الثالث: أساليب، خطوات ومبادئ إدارة المخاطر البنكية	56-54
المبحث الثالث: مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها	**66-57**
المطلب الأول: مخاطر السيولة ومسبباتها	58-57
المطلب الثاني: أسباب الحاجة إلى السيولة وكيفية مقابلة متطلباتها	61-59
المطلب الثالث: استراتيجية إدارة مخاطر السيولة، علاقة السيولة بالربحية	66-62
خلاصة	67
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة	
تمهيد	69
المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة	**77-70**
المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة	72-70
المطلب الثاني: مبادئ ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة	74-73
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة	77-75
المبحث الثاني: واقع السيولة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة	**88-78**
المطلب الأول: مصادر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة	78
المطلب الثاني: استخدامات السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة	80-79

المطلب الثالث: نسب قياس السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة	88-81
المبحث الثالث: الاستراتيجية العامة والمتبعة في إدارة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة	**95-89**
المطلب الأول: استراتيجيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة	90-89
المطلب الثاني: طبيعة وآثار مخاطر السيولة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة	93-91
المطلب الثالث: الاستراتيجية المتبعة لمعالجة مخاطر السيولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة	95-94
خلاصة	96
خاتمة	102-100
الملخص	103
قائمة المراجع	110-105
الملاحق	114-112

فهرس الجداول:

رقم	العنوان	الصفحة
1-1	ميزانية البنك التجاري	18
1-2	الميزانية العموميةBadr لسنة 2020	82
2-2	الميزانية العمومية Badr لسنة 2023	84-83
3-2	حساب نسبة الرصيد النقدي Badr 2021/2020	85
4-2	نسبة السيولة القانونية لبنك 2021/2020Badr	87-86
5-2	نسبة التوظيف لبنك Badr 2021/2020	88
6-2	نسب السيولة لسنتي 2021/2020	92

مقدمة

مقدمـــــــــــــــة

مقدمة عامة:

تشكل البنوك والمؤسسات المالية لبنة أساسية مهمة في بناء الاقتصاد والأعمال في أية دولة، حيث تعبر صحة وسلامة القطاع البنكي عن مدى متانة وصلابة النظام المالي والسياسات المالية والنقدية للدولة. فالخدمات المختلفة التي تقدمها البنوك التجارية تعتبر جد حيوية لنجاح الاستثمارات ومن تم ازدهار اقتصادات الدول.

تلعب البنوك التجارية دورا رئيسيا في توفير السيولة اللازمة للاستجابة لمتطلبات عملائها في الوقت المناسب، وهذا ما يجعل من عملية تسيير وإدارة السيولة أمرا بالغا الأهمية بالنسبة لنشاط البنك واستمراريته.

فالبنوك تحتاج إلى السيولة لمواجهة الاحتياجات الآنية لعملائها، سواء تعلق الأمر بعمليات سحب الودائع أو تقديم القروض، وهذا ما يزيد من نسبة المخاطرة في النشاط البنكي، حيث يمكن القول لأن المخاطرة والتي أصبحت سمة ملازمة للنشاط البنكي وجزء لا يتجزأ منه.

تعتبر مخاطر السيولة من أهم المخاطر التي تواجهها مختلف البنوك التجارية في العالم، والتي قد تصل بها إلى حد الإفلاس، وهذا ما يجعل البنوك ملزمة بوضع آليات وخططواستراتيجيات لإدارة هذا النوع من المخاطر، وإرساء أنظمة سليمة وفاعلة لتوفير حلول إبداعية تساعد على تحقيق حماية وكفاءة أكبر.

وتبرز أهمية إدارة مخاطر السيولة كمعيار رئيسيللحفاظ على ثقة المودعين بالبنك والحفاظ على الاستقرار المالي، حيث أن الإدارة السليمة لمخاطر السيولة تمنع حدوث انهيارات وأزمات للبنوك وبالتالي تقلل من الأضرار على الاقتصاد المحلي.

وفي هذا الصدد تبرز إدارة مخاطر السيولة من طرف البنوك التجارية في الجزائر، وهذا ما سنحاول أن نعكسه من خلال دراسة حالة لمخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

1 – إشكالية الدراسة:

من خلال ما تقدم تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية الآتية:

ما هي الآليات والاستراتيجيات التي يعتمدها البنوك في إدارة مخاطر السيولة؟

2 – التساؤلات الفرعية:

إن الإجابة على التساؤل الرئيسي، تستدعي الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

- كيف يتم قياس نسب ومؤشرات السيولة؟ ومامدى التزام البنوك بهذه المؤشرات؟
- ماهي الاستراتيجيات التي تعتمدها البنوك في مواجهة خطر السيولة؟
- هل توجد في البنك محل الدراسة إدارة مخصصة للمخاطر البنكية أو ولإدارة خطر السيولة؟
- هل تعرض بنك الفلاحة ولتنمية الريفية لخطر السيولة خلال الفترة (2021/2020)؟

3 – فرضيات الدراسة:

من أجل حصر الموضوع وبهدف تناول مختلف التساؤلات المطروحة، تم وضع مجموعة من الفرضيات، التي سوف يتم إما تدعيمها أو رفضها، والمتكونة من:

- يتم قياس نسب ومؤشرات السيولة وفقا لقوانين مضبوطة تلتزم بها جميع البنوك بمافي ذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.
- تتبع مختلف البنوك بما فيها البنك محل الدراسة استراتيجيات محددة ومعروفة لمواجهة خطر السيولة وإدارتها.
- توجد في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة إدارة مخصصة للمخاطر المصرفية ومخاطر السيولة.
- لم يتعرض بنك الفلاحة ولتنمية الريفية لخطر السيولة خلال فترة الدراسة .

4 - **أسباب اختيار الدراسة:**

تتمثل دوافع اختيار الموضوع فيما يلي:

- طبيعة التخصص، والذي له صلة مباشرة بتخصص المالية والبنوك.
- الدور الرائد الذي تلعبه البنوك التجارية في التنمية الاقتصادية.
- الأهمية البالغة للبنوك وزيادة الإقبال والاعتماد عليها وهذا يستدعي ضرورة الاهتمام بإدارة مخاطر سيولتها بكفاءة عالية لتتمكن من القيام بنشاطها.

5 - **أهمية الدراسة:**

تعود أهمية هذا البحث أن إدارة مخاطر السيولة هي أحد المواضيع المهمة في البنوك التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي نتيجة احتكاكها بالعملاء، فقد يخسر البنك عددا من عملائهم نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم بالوقت المناسب وهذا ما يزيد من إمكانية طلبات العملاء في الوقت نفسه، وبالعكس فقد يرسم البنك استراتيجية لإدارة خطر السيولة وذلك بالاحتفاظ بسيولة تفوق حاجياته لسلامة وربحية البنك والوفاء بالتزاماته المستحقة وهذا يتطلب القيام بعمليات التحليل ودراسة القوائم المالية باستخدام التحليل المالي من أجل التقليل من خطر السيولة.

6 - **أهداف الدراسة:**

يمكن حصر الأهداف التي يرمي إليها البحث من خلال ما يلي:

- محاولة لفت انتباه البنوك إلى ضرورة الاحتفاظ بقدر معين من السيولة وتطبيق سيادتها وأسسها على أرض الواقع.
- المعرفة الجيدة لخطر السيولة لتطوير الخدمات البنكية والارتقاء بجودتها.
- التعرف على الوسائل والطرائق التي يستعملها البنك لتقييم وتقدير وإدارة خطر السيولة.
- التأكد من تنفيذ السياسات والإجراءات المتوافقة مع الأهداف الاستراتيجية القصيرة والطويلة الأجل والموضوعة من قبل مجلس إدارة البنك.

– تقليص معظم الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها البنوك خاصة مخاطر السيولة.

7 – منهج الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع والإجابة على الإشكالية المطروحة، وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة تم إتباع المنهج الوصفيلعرض الإطار النظري للدراسةومنهج التحليلي من خلال تحليل الأرقام والقوائم المالية المتعلقة بالجانب التطبيقي.

8 – صعوبات الدراسة:

تم التعرض لعدةصعوبات أثناء إنجاز الدراسة، خاصة في الجانب الميداني "دراسة حالة"، أهمها على الاطلاق صعوبة الحصول على المعلومات الكافية والحديثة الخاصة بعمل وكالة بنك الفالحة والتنمية الريفية وذلك بحجة السرية المهنية والسرية البنكية، وهو ما يتنافى مع مبدأ الإفصاح المنصوص عليه بموجب المادة 103 من الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض

9 – الدراسات السابقة:

توجد العديد من الدارسات التي تناول ت موضوع أثر مخاطر السيولة المصرفية على البنوك التجارية، من بينها:

- دراسة نصر رمضان احلاسة بعنوان"دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غ زة–"، رسالة ماجيستير، تخصص المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2013.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، وتحديد الأدوات المستخدمة في قياس مخاطر السيولة البنكية.

- دراسة حياة نجار بعنوان"إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل، دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2014.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق البنوك التجارية العمومية لإدارة المخاطر المصرفية وفق معايير بازل الدولية الرقابة المصرفية، حيث توصلت في الأخير إلى أن البنوك العمومية الجزائرية تعتمد بصفة أساسية على نسبة كوك للملاءة دون اهتمامها بباقي أنواع المخاطر، وأن قواعد الحيطة والحذر المطبقة في الجزائر غير كافية لضبط نشاط البنوك وإدارة مخاطرها لأنها لم تطبق ماجاء في بازل3.

- دراسة لعراف زهية، بعنوان "تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية"، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، جامعة المسيلة،2020.

توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، انخفاض في بعض نسب السيولة وهذا يعكس صعوبة في قدرة البنك على مواجهة التزاماته المالية اتجاه المودعين، وصعوبة كسب ثقتهم لأسباب متعددة لعل أبرزها موجة التضخم وعدم الاستقرارالاقتصادي والسياسي الذي تشهده البلاد .

10 –هيكل الدراسة:

للإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع، تم تقسيم قسمت الدراسة إلى ثلاثة فصول وكل فصل يحتوي على ثلاث مباحث وكل مبحث يحتوي على ثلاث مطالب وهذا كما يلي:

الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية والسيولة.

الفصل الثاني: إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية.

الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لمخاطر السيولة و إدارتها في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

الفصل الأول:

عموميات حول البنوك التجارية والسيولة

تمهيد:

جاء ظهور البنوك نتيجة لتطور العلاقات الاقتصادية ،وزادت الحاجة إليها في كل مرحلة من هذا التطور نظرا لأهمية الوظائف التي تقوم بها، ومن أبرزها قبول الودائع وتقديم القروض بل وتعدد ذلك إلى اشتقاق الودائع وإصدار النقود.

تقوم هذه البنوك بدور هام في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال تجميع وتعبئة الموارد المالية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي، وتوجيهها في شكل قروض وسلفيات إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي في النشاط الاقتصادي. الأمر الذي يترتب عليه تأمين السيولة المناسبة بالمبلغ المطلوب وفي الوقت الملائم، يعتبر البنك ذو سيولة إذا كانت لديه القدرة الحالية على توفير الأموال بالتكلفة الملائمة، وفي الوقت المناسب الذي يحتاج فيه السيولة. هذا يعني أن البنك إما أن يكون لديه الأموال السائلة الآن، أوأن يكون قادرا على الحصول عليها عند الحاجة وبالسرعة المطلوبة.

ولهذا قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية

المبحث الثاني: مدخل للسيولة في البنوك التجارية

المبحث الثالث: تقييم كفاءة السيولة لدى البنوك التجارية

المبحث الأول: مدخل للبنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلبأو لآجال محددة ، كما تمنح القروض بما يحقق أهدافها ويدعم الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى مباشرة عمليات تنمية الادخاروالاستثمار، بما في ذلك إنشاء المشروعات وما ت ـطلبه من عمليات بنكية وتجارية ومالي ة، لذا سنتناول في هذا المبحث:

- نشأة ومفهوم البنوك التجارية.
- خصائص وأهداف البنوك التجارية.
- ميزانية البنوك التجارية.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك التجارية

أولا: نشأة البنوك التجارية

تشير الأدبيات المالية أن أول بنك تجاري أسس في مدينة البندقية جنوب إيطاليا سنة 1157م.ثم توالى ظهور البنوك في عدد من المدن التجارية الرئيسية في ذلك الوقت، ففي مدينة أمستردام نشأ أول بنك عام 1609م. وفي لندن نشأ بنك انجلترا عام 1694م، وبنك فرنسا عام 1800م[1].

وقد ارتبط ظهور البنوك التجارية تاريخيا بتطور نشاط الصيارفة والصاغة، فمنذ وقت بعيد كان الصيارفة يحتفظون بالأموال التي يودعها لديهم التجار، ورجال الأعمال، وكان كل من يرغب في الحفاظ على أمواله من الضياع أو السرقة فيقوم الصاغة والصيارفة بوضع هذه الأموال في خزائنهم مع تسليم المودع إيصالا يتضمن مقدار وديعته، وهكذا نشأت وظيفة التقليدية الأولى للمصارف وهي إيداع الأموال وكان المودع إذا أراد وديعته يعطي الصائغ أو الصيرفي الاصال، ويأخذ الوديعة. ومع

[1]- أسعد حميد العلي، **إدارة المصارف التجارية (مدخل إدارة المخاطر)**، دار الذاكرة ، مصر، ط1، 2012، ص17.

مرور الزمن أصبح الأفراد يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل، وتبقى الأموال أو الذهب مكدسا في خزائن الصاغة وقد تنبه الصاغة إلى هذه الحقيقة فصاروا يقرضون ما لديهم من الأموال مقابل فائدة، وهكذا نشأت الوظيفة التقليدية الثانية للمصارف وهي الإقراض ، أما توليد النقود أو تكوينها فقد نشأت عندما كان القرض يأخذ شكل الإيصال يحرر الصائغ بدلا من الذهب أو الأموال ويعطيه للمقترض وخاصة بعدما أصبح الأفراد يثقون بهذه الإيصالات ، لأنها قابله للاستبدال بالذهب في أي وقت يشاؤون كما دلتهم على ذلك تجاربهم العديدة خلال تعاملهم مع الصاغه ، بمعنى أن هذه المؤسسات التي تحولت مع الزمن إلى مصارف تجارية أخذت تكون نقودا جديدة نقود الودائع وهذا يمثل تحولا كبيرا في نشاط المصارف التجارية ، لأنها أصبحت قادرة على توليد نقود تضاف إلى دائرة التداول النقدي التي كانت قبل ذلك مقتصرة على الإصدار النقدي وحده وتتولى هذه المهمة الحكومات بواسطة نقود الإصدار والتي تعرف الآن بالبنوك المركزية، إن البنوك التجارية لم تعد مؤسسات ماليه أو مصرفية وسيطة بين المقرضين المدخرين والمقترضين المستثمرين ، بل هي مؤسسات مالية أيضا لها القدرة دون غيرها من المؤسسات المالية والمصرفية الأخرى على التأثير في عرض النقود من خلال إمكانياتها في توليد الائتمان المصرفي[1].

ثانيا: مفهوم البنوك التجارية.

تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في الغالب عن السنة ، ومن أهم أعمالها: خصم الأوراق التجارية وتسليف بضمان أوراق مالية أو بضائع وفتح الاعتمادات[2].

[1]- رضا صاحب أبو حمد آل علي، **إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)**، دار الفكر، مصر،ط1،2002، ص21.

[2]- محمد الفاتح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المنهاج، مصر، ط1، ص29.

تقوم بالأعمال التجارية المعتادة، تلقي الودائع وتوظيفها وخصم الأوراق التجارية ومنح القروض، وأهم ما يميزها هو قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال لأصحابها في أي وقت أثناء الدوام الرسمي[1].

البنوك التجارية تلك التي تقوم بقبول الودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة. وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف خطة التنمية ، ودعم الاقتصاد القومي ، وتباشر عمليات تنمية الادخاروالاستثمار المالي في الداخل والخارج، بما في ذلك المساهمة في إنشاء المشروعات وما تستلزمه من عمليات مصرفية وتجارية ومالية، وفقا للأوضاع التي يقررها البنك المركزي[2].

المطلب الثاني: خصائص وأهداف البنوك التجارية.

أولا:خصائص البنوك التجارية:

إن السمة الأساسية للبنوك التجارية تتمثل في قدرتها على خلق الائتمان، وإضافتها بذلك إلى كمية النقود نقداً دفترية أي نقود مصرفية وهذه خاصية البنوك التجارية، إنما تميز تلك البنوك عن البنوك المتخصصة. وتشمل الموارد الذاتية للبنوك التجارية نسبة صغيرة من المجموع الكلي لمواردها، بمعنى أن الموارد الخارجية أي الموارد غير ذاتية للبنوك التجارية تمثل نسبة ضخمة من المجموع الكلي لموارد تلك البنوك.

هذا وتمثل الودائع عادة نسبة ضخمة من الموارد غير ذاتية وهناك نوع يمثل جزء أكبر من تلك الودائع إلا وهي الودائع تحت الطلب. وهذا يجعل لمسألة السيولة أهمية خاصة لدى البنوك التجارية[3].

[1]- أنس البكري، وليد الصافي، **النقود والبنوك-بين النظرية والتطبيق**-، دار المستقبل ، الأردن، عمان، ط1، ص112.

[2]- حسن محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، **اقتصاديات النقود والمصارف**، دار الصفاء ، عمان، ط1، 2011، ص105.

[3]- مرجع سابق، حمد الفاتح الصيرفي، ص34.

ثانيا:أهداف البنوك التجارية

تتنازع على البنك التجاري غايات وأهداف متعارضة يسعى دائما إلى المواءمة بينها، بحيث لا يطغى تحقيق هدف على الوصول للهدف الثاني وهذا من أجل المحافظة على سير البنك .

ويمكن إجمال أهداف البنك التجاري فيما يلي:

1-**الربحية**:في العالم المصرفي توجد دائما وباستمرارمفاضلة بين المخاطرة والعائد، فتحمل المخاطر توليد إيرادات متوقعة أعلى من خلال آليات مختلفة. على سبيل المثال تقديم قروض ذات هامش مرتفع للعملاء محفوفين بالمخاطرة يزيد من المكاسب على المدى القصير ، ولكنه يزيد أيضا من فرص تحقيق خسائر في المستقبل ، ومن الواضح أن الرهان هو أن المحصلة الصافية سوف تكون إيجابية، ولكن إذا تحولت المخاطر إلى الواقع يمكن أن يولد سلوك تحمل المخاطر خسائر. فتكون العلاقة بين المخاطرة والعائد موجودة ولكنها يجب أن تفهم كعلاقة بالربحية المتوقعة .إذنفالهدف من إدارة المخاطر هو الوصول بالمفاضلة بين المخاطرة والعائد إلى المستوى الأمثل[1].

2-**السيولة**:نظرا لأهمية السيولة للبنك التجاري من حيث قدرته على مواجهة الالتزامات في أي لحظة، وجب على البنوك الاحتفاظ بنسبة معينة من السيولة العاطلة بغية سداد ما عليها من مستحقات في وقتها.وتعني السيولة أي أصل من الأصول مدى سهولة تحويله إلى نقد بأقصى سرعة ممكنة، وبأقل خسارة، أما في القطاع المصرفي، فالسيولة هي مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين في حالة طلب هؤلاء سحب ودائعهم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى مقدرته على مقابلة طلبات الائتمان، لذلك فقد أصبحت البنوك التجارية ملزمة بأن تحتفظ بنسبة من أموالها لدى البنك المركزي كضمان إضافي لتوفر السيولة[2].

[1]- رحيمة شخوم وعبد القادر حفاي، **أثر المخاطرة المصرفية على ربحية المصارف التجارية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد2، المجلد12، الجزائر، 2018، ص222.

[2]- المرجع نفسه، 223.

3-الأمان: لا تستطيع البنوك التجارية استيعاب خسائر تزيد عن قيمة رأس مالها. فأي خسائر من هذا النوع معناه التهام جزء من أموال المودعين وبالتالي إفلاس البنك التجاري، ولهذا تسعى البنوك التجارية إلى توفير أكبر قدر من الأمان للمودعين من خلال تجنب مشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة.ومن أجل ذلك يجب على البنوك أن تضع قواعداً محددة للإقراض تقلل قدر الإمكان مقدار المخاطرة المصرفية التي تعاني منها جراء قيامها بوظائفها المختلفة[1].

من خلال استعراض أهداف البنك التجاري، نلاحظ وجود تعارض كبير وواضحا بينها فالاحتفاظ بالسيولة العاطلة يؤثر على الربحية، كما أن السعي لتعظيم الربح يقود البنك إلى المخاطرة وهو ما يدمر هدف الأمان، وكل هذا ينعكس من خلال الدور الفعلي للإدارة المصرفية للمواءمة بين الأهداف الثلاثة السابقة.

المطلب الثالث: ميزانية البنك التجاري:

الميزانية عبارة عن وثيقة تتضمن تقريرا لمختلف الحقوق أو بنود القيم التي يلزم بها هذا المشروع في مواجهة الغير وفي مواجهة مالكيه، وتسمى تلك الحقوق بالأصول ، كما تسمى هذه الديون بالخصوم، وبطبيعة الحال فإن مجموع الأصول لأي مشروع لابد أن يتعادل مع مجموع الخصوم، وذلك في لحظة معينة من الزمن وتلزم البنوك التجارية -سواء بنص في القانون، أو إتباعها للتقاليد المصرفية الراسخة -ينشر ميزانيات دورية لها.وكلما زادت أهمية البنك قصرت المدة التي تمر بين نشر ميزانية له وأخرى. ويمكن الإحاطة بالأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية من مراجعة الميزانية السنوية لها التي تبين الموارد التي توفرت لها وأوجه استخدام هذه الموارد[2].

[1]- عزيزة بن سمينة، **الائتمان في البنوك التجارية -مخاطر وأساليب تسيرها-**، دار الأيام ، الأردن، ط1، 2017، ص19-20-21.

[2]- زينب عوض الله، أسامة محمد الغولي، **أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، د ط، 2003، ص118.

جدول(1-1): يمثل ميزانية البنك التجاري.

	الأصول (الاستخدامات)		الخصوم (الموارد)
	1.**أرصدة نقدية حاضرة:** -نقود حاضرة في خزانة البنك التجاري. -أرصدة نقدية مودعة لدى البنك المركز (احتياطي قانوني) -أرصدة سائلة أخرى (شبكات وحوالات وأوراق مالية تحت التحصيل) 2.**حوالات مخصومة:** -أذونات الخزانة. -أوراق تجارية. **3.مستحق على البنوك.** **4.أوراق مالية واستثمارية:** -سندات حكومية. -أوراق مالية أخرى. **5. قروض وسلفيات.** -مقابل ضمانات. -بدون ضمانات.		**1. رأس المال المدفوع.** **2. الاحتياطي القانوني والخاص.** **3. شيكات وحوالات واعتمادات دورية مستحقة الدفع.** **4. مستحق البنوك.** **5. الودائع:** -حكومية وخاصة. -جاري. -لأجل. -بإخطار. -توفير
	مجموع الأصول		مجموع الخصوم.

المصدر: بن علي بن عزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر –المشتقات المالية الهندسة المالية–،الوراق،الأردن،ط1،2013،ص137.

المبحث الثاني: مدخل للسيولة في البنوك التجارية

تعتبر السيولة أحد المتغيرات الرئيسية التي تحكم نشاط البنك التجاري، لذلك توعيها البنوك أهمية بالغة، حيث تسعى دائما الى الموازنة بين الموارد المتاحة و الأنشطة التي يقوم بها البنك، حتى يتمكن من تلبية احتياجات وطلبات زبائنه، لذا تناولنا في هذا المبحث:

- مفهوم السيولة البنكية ومكوناتها.
- أهمية السيولة البنكية.
- مصادر السيولة البنكية.

المطلب الأول: مفهوم السيولة البنكية، مكوناتها.

أولا: مفهوم السيولة البنكية.

السيولة Liquidity بمعناها العام هي مدى توافر أصول سريعة التحويل إلى نقدية بدون خسائر في قيمتها لمقابلة ديون مستحقة في مواعيدها دون تأخير. واضح من هذا التعريف العام ، أن السيولة مسالة نسبية لها متغيران، المتغير الأول هو الأصول السائلة ، والمتغير الثاني هو تواريخ استحقاق الديون. وبطبيعة الحال تختلف الأصول السائلة في درجة سيولتها ، أي في إمكانية سرعة تحويلها إلى نقدية وفي درجة الخسائر التي يتم التضحية بها نتيجة هذا التصرف. ومن ناحية أخرى ، فإن الديون تختلف في إلحاح دفعها حسب تاريخ استحقاق كل منها وحسب درجة المخاطرة في عدم دفع الدين في ميعاد الاستحقاق[1].

[1]- محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005، ص141.

السيولة هي توفر النقدية الأزمة لإدارة رأس المال العامل (الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة) بشكل يؤدي إلى عدم وجود فوائض نقدية كبيرة عاطلة، أو عجز في النقدية اللازمة لسداد الالتزامات المتداولة[1].

تعني السيولة المصرفية احتفاظ البنك بجزء من أصوله في شكل سائل بدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكن البنك في ذات الوقت من استغلال ودائعه بما يحقق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباك في أعماله[2].

ثانيا: مكونات السيولة:

تتكون عناصر السيولة لدى البنك من الأصول التي تتكون من نقود، أو التي يمكن بيعها وتحويلها إلى نقود بسرعة معقولة، ودون أن يتحمل البنك خسائر كبيرة في هذا السبيل. وتسمى هذه الأصول باحتياطات السيولة، ومن هذه الاحتياطات ما يعبر عنه باحتياطات الدرجة الثانية (السيولة شبه النقدية)، والأصول ذات السيولة المشتقة[3].

1-السيولة الحاضرة (احتياطات الدرجة الأولى):

وهي تتكون من النقود الموجودة بخزانته، والشيكات تحت التحصيل. والحسابات الدائنة لدى البنوك المحلية والمراسلين بالخارج، والاحتياطي النقدي والحسابات الجارية لدى البنك المركزي.

[1]- شينبي رشيد وسيد عمر زينب، **إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية**، مجلة التكامل، العدد2، المجلد9، 2021، ص53.

[2]- طارق عبد العال حماد، **إدارة السيولة في الشركات والمصارف (قياس وضبط السيولة)**، الدار الجامعية ، الإسكندرية، 2012، صفحة11.

[3]- مرجع سابق، محمد سعيد أنور سلطان، ص147-179.

أ-**النقود بالصندوق:**

هي مجموعة ما يوجد في حوزة البنك من نقد، سواء كان مصرفيا أو عملة رسمية أو معدنية، بالإضافة إلى ما قد يتوفر عنده من عملات أجنبية.

ومن العسير وضع معيار ثابت لمقدار ما ينبغي أن يحتفظ به البنك من نقود، ذلك لأن الحاجة إلى النقدية تختلف من وقت لآخر وفقا لمواسم الإيرادات ومواسم التمويل، كما تتباين تلك الحاجة من مكان إلى غيره وفقا لاتساع المعاملات في المنطقة التي ينشط فيها البنك، فضلا عن تأثير الحالة الاقتصادية العامة وما تفتضيه من توفر المال السائل في ظرف دون آخر وبدرجات متفاوتة، كذلك فإن الوعي المصرفي يؤثر في مقدار السيولة عند البنك، حيث كلما ارتفع ذلك الوعي قلت الحاجة إلى النقود وحل محلها التعامل بالشيكات سحبا وإيداعا.

ومع ذلك من الممكن أن يقرر البنك على وجه التقريب ما ينبغي أن يحتفظ به من نقود معتمدا في ذلك على خبراته السابقة وتجاربه في شتى الظروف، ومما يعين البنك على دراسة حالة السيولة النقدية عنده ويتنبأ بما سوف يكون عليه حالها في المستقبل ، أن يعد إحصائيات على شكل سلاسل زمنية قصيرة الأمد تبين حركات السحب والإيداع خلال فترات زمنية سابقة، لتدل على سلوك النقدية في مختلف الأوقات. وعندما يعد البنك مركزه النقدي في أي وقت. فإنه يقارن بين هذا المركز وما هو وارد في الإحصائيات عن الفترة المماثلة، ليتعرف على حال النقدية لديه، فيدبر ما يلزم من النقود لمواجهة الفترة التالية إذا كان الاتجاه الذي تدل عليه الإحصائيات يقتضي ذلك.

ب- **الشيكات تحت التحصيل**[1]:

هي الشيكات الصادرة لأمر عملاء البنك الذين يقدمونها اليه ليحصلها ويقيد قيمتها في حساباتهم الجارية. وقد تكون هذه الشيكات مسحوبة على بنك آخر في ذات المدينة، أو على بنك أو فرع

[1]- نضال رؤوف أحمد، **دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد36، المجلد2،العراق، 2013، ص304.

لبنك في جهة أخرى. فالشيكات المسحوبة على بنك في نفس المدينة تتسم بسيولة عالية، حيث يمكن تحصيلها أو قيدها لحساب البنك في أقل من يوم. أما الأخرى المسحوبة على بنوك في جهات مغايرة، فإنها تستغرق وقتا يطول أو يقصر وفقا لبعدها عن البنك، ومع بذلك فإن الوقت يتسم بالقصر النسبي.

وفي بعض الحالات قد لا يكون الشيك مستحقا في تاريخ تقديمه إلى البنك للتحصيل، فإن كان استحقاقه مؤجلا، فإنه يفقد صفته السائلة إلى أن يحن أجله، كذلك فإنه إذا لم يكن الوعي المصرفي عاليا، والمعاملات التجارية لها احترامها، فقد ترد للبنك شيكات برسم التحصيل دون أن يكون للمسحوب عليهم أرصدة تقابلها عند تقديمها. وعندئذ تفقد هذه الشيكات سيولتها تماما.

لهذا فان من واجب البنك أن يدرس هيكل الشيكات المقدمة له برسم التحصيل ، مسترشدا بعدد وقيمة كل نوع فيها ودرجة السيولة التي يتمتع بها.

ج- الحسابات الدائنة لدى البنوك الأخرى[1]:

منها ما يكون عل شكل ودائع بإخطار سابق لدى تلك البنوك، فيفقد قوة سيولته إلى أن يحل اجله ويخطر البنك المدين بضرورة رده، ومنها ما يكون مستحق السداد كالحوالات النقدية التي تتمتع بسيولة سريعة، كما أن منها ما يحتفظ به البنك من أرصدة البنوك الأجنبية أو مراسليه في الخارج، بغرض تسوية معاملاته الخارجية عن طريق تلك الأرصدة، أو بسبب قيد مبالغ لحساب البنك طرف البنوك على أثرإيداعات تتم فيها. وتتمتع هذه الأرصدة بسيولة عالية، حيث أنها تكون مستحقة السداد عند الطلب ويستغرق استردادها وقتا ليس بالطويل إذا كانت بعملات قابلة للتحويل، كما يمكن تحويل هذه الأرصدة التي نقد سائل بسرعة فائقة عن طريق بيعها إلى البنك المركزي.

[1]- دليخ فارس، **دور السوق النقدي في تأمين سيولة البنوك التجارية** مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد العربي بن مهيدي، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، 2013، ص47.

د- الاحتياطي النقدي والحسابات لدى البنك المركزي[1]:

هناك نسبة معينة من أصول البنك يحددها القانون في معظم الدول، أو العرف في دول أخريكإنجلترا، ولا بد من إيداع هذه النسبة لدلى البنك المركزي مقدرا يفوقها من أرصدتهاالنقدية، وذلك تدعيما لمركز البنك التجاري وبخاصة عند إجراء التسويات الحسابية بين البنوك بعضها والبعض من خلال البنك المركزي.

2-السيولة شبه النقدية (احتياطات الدرجة الثانية)[2]:

وهي تتكون من أذون الخزانة والأوراق التجارية برسم الخصم والتصفية الجزئية لمحفظة الأوراق المالية. فأذونالخزينة تتمتع بسيولة فائقة الحد حيث يمكن خصمها في أي وقت لدي البنك المركزي. أما الأوراق التجارية المخصومة فتتمتع بسيولة نسبية لا باس بها وذلك بشرط أن تكون الورقة الجيدة، بمعنى أن تكون قصيرة المدة (لا تزيد عن 3اشهر) وألا تقل قيمتها عن مبلغ معين، وأن تكون موقعة بتوقيعين أو أكثر ،وألا يكون قد اجر على المدين الأول بروتستو عدم الدفع. وتتمتع هذه الأوراق بسيولة عالية عند الدول التي تكون فيها السوق النقدية منتظمة، والمعاملات التجارية لها تقاليدها، وتتوفر فيها الثقة في المعاملات، كما أنه في بعض الدول يمكن إعادة خصم الأوراق التجارية عند البنك المركزي مثلما يحدث في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يمكن إعادة خصم الأوراق التجارية عند بنوك الاحتياط كذلك مثلما يحدث في مصر.

وأما فيما يتصل بالأوراق المالية، فأن هذه الأوراق لا تتمتع بدرجة واحدة من السيولة فسندات القروض الحكومية سهلة التداول ومستقرة القيمة، فهي عالية السيولة حيث يمكن بيعها في البورصة

[1]- مرجع نفسه، ص48.

[2]- أحمد حميدي الموسي، **القدرة التسييرية لمؤشرات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطر**، مجلة جامعة كربلة، العدد7، المجلد2، 2018، ص63.

بسهولة. أما أسهم الشركات فتتوقف درجة سيولتها على ما تحرره الشركات المصدرة لها من نجاح،وعلى ما إذا كانت تلك الأسهم مضمونة من الحكومة، وبأي قدر أم أنهاغير ذلك.

3-الأصول ذات السيولة المشتقة[1]:

وهي تلك الأصول التي لا تتمتع بسيولة ذاتية، وإنما تشتق سيولتها من استحقاقها وإتمامتحصيلها، أو من أنها تقلل من مقدار الالتزامات التي قد يتحملها البنك فتمنع النقص في سيولته.

ومن هذه الأصول الأمانات التي يودعها العملاء طرف البنك، كالكمبيالات المودعة برسم التحصيل، والأوراق المالية التي لا تستحق قيمتها إلا بالاستهلاك أو التصفية أو البيع بالبورصة كما أن منها القروض القصيرة في الأجل والتي يكون البنك قد قدمها لعملائه مقابل ضمانات عالية ومرنة، ويحتمل كثيرا أن يسترجع البنك قيمتها في موعد استحقاقها، وكذلك القروض الممنوحة بضمان عقود متنازل عنها للبنك (كاعتمادات المقاولين مثلا). كذلك فان من هذه الأصول ذات السيولة المشتقة، وما يصدره البنك من تعهدات بناء على طلب عملائه لكفالتهم في أعمال سوف يؤدونها للغير، وتعهدات البنك مقابل الاعتماداتالمستندية التي يقوم البنك بفتحها لصالح الغير وبناء على طلب عملائه. وعادة ما تكون هذه التعهدات مغطاة بضمانات من العملاء ، لهذا فان سيولتها مشتقة من أن البنك لا يتعرض إلى نقص السيولة عنده إذا ما أوفى العملاء بالتزاماتهم المترتبة عليها.

وفي العادة لا تعتمد البنوك في تقدير السيولة عندها، على هذه الأصول بأنواعها، لأنها تحمل معها مقدارا كبيرا من المخاطرة، والسيولة يحتمل أن تتحقق بدرجات متباينة أو قد لا تتحقق إطلاقا.

هذا، يتوقف مقدار السيولة على الفرق بين احتياطات السيولة التي أوردنا ذكرها عليه، والخصوم السائلة الواجبةالسداد وتتكون هذه الخصوم السائلة من الودائع تحت الطلب والتي يحتمل أن يسحبها المودعون في أي وقت، والشيكات والحوالات المسحوبة على البنك والتي يتعين عليه سدادها عند

[1]- المرجع نفسه، ص64.

الطلب أو عندما يحل أجلها، والودائع لأجل متى حل موعد استحقاقها، والجزء غير المغطى نقدا من خطابات الضمان النهائية الصادرة لصالح الغير في أي وقت إذ لم يقم عملاء البنك بتنفيذ التزاماتهم التي من أجلها صدرت تلك الخطابات.

المطلب الثاني: أهمية السيولة البنكية.

تعتبر السيولة ذات أهمية، خاصة للبنوك لاسيما بالمقارنة مع الوحدات الغير مالية حيث تكون تدفقات الأرصدة النقدية من وإلى البنك ضخمة بالمقارنة بقاعدة رأس المال،بالإضافة إلى صعوبة التوقع أو التنبؤ بحجم وتوقيت انسياب Bank capital base الأموال النقدية خارج البنك، مع الأخذ بالاعتبار أن الجزء الأكبر من موارد البنك يتعرض لهذا الانسياب. وتحتاج البنوك إلى السيولة لمواجهة احتياجات عملائها إلى الأموال، ويواجه العملاء احتياجاتهم للسيولة أما من خلال سحب ودائهم لدى البنك أو من خلال الاقتراض منها، وحيث أن مثل هذه الاحتياجات مستمرة، لذا يجب أن تكون البنوك مستعدة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلبات [1]، لأن مثل هذا الاستعداد يعطيها الايجابيات التالية[2]:

- الظهور في السوق المالي الحساس اتجاه المخاطر بمظهر المأمون القادر على الوفاء بالتزاماته.
- تعزيز ثقة كل من المودعين والمقترضين، والتأكيد على إمكانية الاستجابة لمتطلباتهم كلما ظهرت.
- يعد مؤشرا ايجابيا للسوق المالية والمحللين والمودعين والإدارة.
- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات.
- تجنب البيع الجبري لبعض الأصول وما قد تجلبه من سلبيات.
- تجنب دفع كلفة أعلى للأموال.

[1]– محمد طنيب، **الإدارة المالية في القطاع الخاص**، دار المستقبل، عمان، ط1، 2008، ص65.

[2]–فاروق فخاري، نورة رنيبي، **الإدارة السلمية لمخاطر السيولة البنكية بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري**،مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة،العدد2،المجلد9، تاريخ ديسمبر2018، ص177-178.

- تجنب اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي.

المطلب الثالث: مصادر السيولة البنكية

تنقسم مصادر السيولة إلى مصادر تقليدية ومصادر غير تقليدية:

أولا:المصادر التقليدية للسيولة: تتمثل المصادر التقليدية لسيولة في الموجودات بوصفها مخزن لسيولة والمطلوبات وحقوق الملكية بوصفها وسائل لشراء السيولة.

1-الموجودات بوصفها مخزن للسيولة:

إن أي عنصر من عناصر الموجودات يمكن أن يخدم السيولة نظريات، ويعتمد ذلك على الفترة الزمنية التي يمكن من خلالها تحويل هذا الأصل إلى نقد سائل، وكذلك على الثمن الذي سيكسبه المصرف عند بيع الأصل ، وإن امتلاك المصرف لأصول تباع في أي لحظة ومن دون خسارة متوقعة تعد مثالية ومرشحة لمقابلة طلبات السيولة الغير المتوقعة.

فعلى سبيل المثال لا يمكن للمصرف التخلص من أبنيته أو أثاثه أو قروضه طويلة الأجل لمقابلة طلبات المودعين من غير خسائر كبيرة، ولهذا السبب تستخدم المصارف محافظها الاستثمارية كمصدر للسيولة والتي تتكون من[1]:

- ❖ أوراق تجارية (كمبجلات) ووثائق إيداع وهي ذات قدرة عالية على التداول في سوق النقد وذات سيولة مرتفعة إضافة إلى أنها تملك أوراق حكومية قصيرة الأجل (أذونات خزينة).
- ❖ أرصدة لدى البنك المركزي ولدى البنوك الأخرى.
- ❖ النقد والاحتياطات النقدية.
- ❖ الأوراق المالية الصادرة عن شركات مدرجة في سوق الأوراق المالية.
- ❖ الاستثمارات الأخرى قصيرة الأجل.

[1] – أيمن شيحة، **السيولة النقدية بين وجهة نظر التقليدية والمفاهيم البديلة**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد2، المجلد 37، سوريا، 2015، ص73-74.

2-المطلوبات وحقوق الملكية بوصفها وسائل لشراء السيولة:وتتألف من[1]:

أ-الودائع وشهادات الإيداع القابلة للتداول:

تعتبر الودائع المصرفية المصدر التقليدي والأقل تكلفة بين مصادر التمويل لشريحة واسعة من المصارف، ولكن رأت المصارف بكل أحجامها بأن الودائع الرئيسية الرخيصة التكلفة لم تستجب للزيادة في المنافسة المصرفية، مما دفع المصارف اليوم للاعتماد على مصادر أخرى للتمويل والتي عرفت بشهادات الإيداع، وهي عبارة عن شهادات تصدرها المصارف التجارية مقابل ودائع توضع تحت تصرفها، وبسعر فائدة محدد أو معوم وتعتبر هذه الشهادات إحدى أدوات السوق النقدية لأنها قابلة للتداول وذات أجل قصير.

ب-شراء السيولة من المصرف المركزي:

يمكن للمصرف اللجوء إلى المصرف المركزي للحصول على السيولة، ويعد المركزي الملجأ الأخير للمصارف لمواجهة أزمة السيولة.

ج-الاتفاقيات بين المصارف:

يمكن للمصارف إقراض فائض السيولة الموجودة لديه إلى مؤسسة إيداعأخرى بحاجة إلى هذه السيولة، وأن معظم هذه الصفقات تنفذ وفق قاعدة الليلة الواحدة ومع ذلك يمكن أن تبنى (في بعض الحالات الخاصة وبما يتفق مع القوانين والأنظمة) اتفاقيات يتراوح مجالها الزمني ما بين اليومين والسنة.

د-نافذة الخصم:

وهو مصدر ائتماني يزود المصارف المقترضة بالسيولة اللازمة عن طريق خصم ما لديها من أوراق تجارية لدى المصرف المركزي.

[1]- صلاح الدين محمد أمين الإمام، رقية عبد الخضر وشنيت الخز علي، **تحديد النسبة المثلى لسيولة في المصارف التجارية العراقية**، العدد41، المجلد12، العراق،2017، ص117-118.

ثانيا–المصادر غير التقليدية للسيولة المصرفية[1]:

1–إيداعات اليورودولار:

وهي مبالغ مودعة في المصارف الأجنبية بالدولار الأمريكي، وتعود نشأة هذا السوق إلى المصارف العاملة في القارة الأوروبية ولذلك سميت بهذا الاسم، إذ تقوم المصارف الأجنبية فتح حسابات العملاء بالدولار الأمريكي وتستخدمها لمنح قروض غالبيتها بالدولار.

ومن الملاحظ بأن هذه الودائع لا تكون خاضعة للكثير من القوانين والإجراءات والضوابط التنظيمية أو لضوابط البنوك المركزية وهذا ما يسمح بسرعة انتشاره أفقيا وعموديا.

2–التوريق:

يقوم المصرف أحيانا بتحويل القروض التي منحها لزبائنه قبل تاريخ استحقاقها إلى أوراق مالية قابلة التداول في السوق النقدية، وقد انتشر هذا الأسلوب مؤخرا نظرا لنشاط سوقه وللأمان المرتفع الذي يترافق معه.

[1]– مرجع نفسه، ص119.

المبحث الثالث: تقييم كفاءة السيولة لدى البنوك التجارية.

توجد عدة نظريات حاولت تفسير مشكلة السيولة في البنوك التجارية وتحديد مصدر هذه المشكلة وتقديم بدائل لها، لذا يعتمد البنك التجاري في معرفة كفاية السيولة النقدية على نسب ومؤشرات تجعله قادرا على الوفاء بالتزاماته مما لديه من نقدية أو أصول أخرى سريعة التحول إلى نقدية، لذا سنتناول في هذا المبحث ما يلي:

- نظريات إدارة السيولة في البنوك التجارية .
- نسب ومؤشرات قياس السيولة في البنوك التجارية .
- العوامل المؤثرة في السيولة لدى البنوك التجارية .

المطلب الأول:نظريات إدارة السيولة في البنوك التجارية:

أولا: نظرية القرض التجاري[1]:

تقوم هذه النظرية على أساس أن سيولة المصرف التجاري تتحقق تلقائيا من خلال التصفية الذاتية لقروضه، التي يجب أن تكون لفترات قصيرة أو لغايات تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدو رة التجارية بنجاح. وطبقا لهذه النظرية فأن المصارف لا تقرض لغايات العقارات أو السلع الاستهلاكية أو الاستثمار في الأسهم والسندات وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقعة في هذه الحالات. وتناسب هذه النظرية في السيولة المجتمعات التجارية، حيث ان الغالبية العظمى من عملاء المصرف من التجار بحاجة إلى التمويل لصفقات محددة ولفترات قصيرة.

[1] – فرح يعقوب، **إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي**، بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير، الجامعة الافتراضية السورية، تخصص إدارة الأعمال، سوريا، ص33.

ومن عيوب هذه النظرية:

- لا يأخذ بنظر الاعتبار احتياجاتالاقتصاد القومي اللازمة لتسهيل نموه لتركيز الإقراض للقطاع التجاري .
- حيالها دون المصارف وتقديم القروض اللازمة لتوسيع المشاريع الصناعية وإعادة تجهيزها بالآلات وذلك لطول مدة هذه القروض وبالتالي عدم إمكانية تشغيلها خلال فترة قصيرة.
- لا تأخذ بنظر الاعتبار إخفاقها في أن تأخذ بعين الاعتبار الاستقرار النسبي في ودائع المصارف وعدم إقدام المودعين على سحب أموالهم دفعة واحدة إلا في حالة الأزمة.
- تفترض إمكانية إكمال الدورة التجارية بنجاح وهو أمر لا يتحقق دائما خاصة في أوقات الكساد والأزمات الاقتصادية.
- تعميمها لنظرية تصلح لمصرف منفرد على الجهاز المصرفي بأكمله حيث غالبا ما تشهد فترات الكساد والأزمات الاقتصادية مشكلة سيولة على مستوى الجهاز المصرفي وليس على مستوى مصرف واحد.

ثانيا: نظرية التحول:

إن هذه النظرية تشير إلى أن المصرف التجاري يعمل على أساس تدعيم الاحتياطات الأولية بموجودات قابلة التحول إلى النقد عند الحاجة ، وتتميز هذه الموجودات بقابليتها البيعية العالية أي إمكانية تحويلها إلى نقد سائل بفترة وجيزة[1].

ثالثا: نظرية الدخل المتوقع:

إن هذه النظرية تختلف عن نظرية القروض التجارية من حيث تشجيعها للقروض طويلة الأجل والقروض الاستثمارية وغير المتعلقة بالتمويل الجاري، وبذلك فهي تدعم الأوراق المالية الحقيقية، وتبدأ

[1]- مرجع نفسه.

تلك النظرية تحليلها بانتقاد نظرية القروض التجارية (قروض قصيرة الأجل)، وعليه فإن هذه النظرية تقوم على أن منح الائتمان أو القروض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية العملية ومقدار الدخل المتوقع. وعلى أساس هذه الدراسة تتحدد سياسة البنك نحو منح القرض أو رفضه[1].

رابعا: نظرية إدارة المطلوبات:

تركز هذه النظرية على جانب المطلوبات ، وتؤكد على أن المصارف التجارية لديها القدرة على توفير السيولة في جانب المطلوبات كما هو الحال في جانب الموجودات، وذلك من خلال إصدار شهادات الإيداع القابلة للتداول وبيعها للحكومات والشركات، وبذلك تكون المصارف قد حصلت على موارد مالية ساهمت في زيادة أرباحها وتوفير سيوله لها من خلال جانب المطلوبات[2].

المطلب الثاني: نسبومؤشرات قياس السيولة في البنوك التجارية.

تعتبر مؤشرات السيولة هي القاعدة الأساسية في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بالمصارف ، ويعتمد المصرف حسب هذه المؤشرات لكونها أداة مهمة جدا لمعرفة مدى التزام المصرف بتلك النسب ومدى اللجوء إلى عملية الاقتراض، وهذه النسب تكون بالشكل التالي[3]:

أولا: نسبة الاحتياطي القانوني:

وتعتبر هذه النسبة الموجودات التي تتمثل بالنقد لدى البنك المركزي قدرتها بمواجهة الالتزامات بذمة المصارف التجارية وتكون بالصيغة التالية:

[1]– عبد الحسين جاسم محمد الأسدي، **إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة** رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، تخصص إدارة أعمال، العراق، 2005، ص11.

[2]– المرجع نفسه.

[3]– زهراء ناجي عبيد تامر، **دور التدفقات النقدية في عملية الاقتراض من المصارف التجارية** مجلة الريادة والأعمال، 2012، المجلد2، ص 113-114.

$$= \frac{\text{جميع الودائع النقدية في البنك المركزي}}{\text{مجموع الأرصدة}} \times 100\%$$

ويقصد به نسبة الودائع لدى البنك المركزي التي تودع من قبل المصارف التجارية مع الاحتياطي النقدي.

ثانيا: نسبة الرصيد النقدي:

هي مدى العلاقة بين جميع الموارد النقدية في المصارف التجارية وصافي جميع الالتزامات النقدية وتشمل الاقتراض وسداد القروض ورأس مال المصرف وتكون بالصيغة التالية

$$= \frac{\text{النقد في الصندوق} + \text{النقد لدى البنك المركزي} + \text{جميع الأرصدة السائلة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

ثالثا: نسبة السيولة القانونية[1]:

وهي تشمل مجموع الاحتياطات الأولية ومجموع الاحتياطات الثانوية ، والتي تعكس مدى قدرة المصارف التجارية مواجهة مسحوبات على وداعه وتكون بالصيغة التالية:

$$= \frac{\text{الإحتياطات الأولية} + \text{الإحتياطات الثانوية}}{\text{مجموع الودائع}} \times 100\%$$

رابعا: نسبة التوظيف[2]:

وتسمى نسبة السيولة العامة ، ويقصد بها مدى قدرة المصارف التجارية على استرداد قيمة القروض وقيمة السلف من العملاء حسب تاريخ الاستحقاق ، أي متعلق بالفترة الزمنية ولا توجد خسائر

[1]- نورة زبيري وفاروق سخاري، **الإدارة السليمة ومخاطر السيولة البنكية**، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد2، المجلد 7، الجزائر، 2018، ص180.

[2]- علي أموري فرج، **دور السيولة المصرفية للعائد والمخاطرة –دراسة تحليلية–**، مجلة elgharijornaleffaculty administration and economic، العدد2، العراق، 2022، ص160.

مقابل هذه القروض وكلما كانت المؤشرات في هذه النسبة عالية وذات كفاءة فعالة يعني تحقيق سلامة السياسات والإجراءات التي يعتمد عليه المصرف، وتكون بالصيغة التالية:

$$= \frac{\text{جميع القروض و السلف}}{\text{مجموع}} \times 100\%$$

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في السيولة

إن سيولة البنك التجاري ليست ثابتة، بل في تغيير مستمر، ومن أهم العوامل المؤثرة فيها مايلي[1]:

أولا:عمليات الإيداع والسحب على الودائع:

تؤدي عمليات السحب على الودائع نقدا،حيث تقلب الودا ع إلى نقود قانونية لإنجاز المعاملات اليومية والقيام باحتياطات البنك التجاري لدى البنك المركزي، وبالتالي تقليص سيولته لدى عمليات الإيداع، وتعمل على تحسين سيولة البنك التجاري.

ثانيا:معاملات الزبائن مع الخزينة العامة:

تتأثر سيولة البنك بعلاقة الجمهور بالخزينة العامة، وعموما تتحسن السيولة المصرفية في حالة كون عملاء البنك التجاري دائمين للخزينة وتتحقق في حالات عديدة أهمها:

- إن الزبائن يعملون في أجهزة الدولة ويودعون مايتقاضون من أموال لدى البنك التجاري.
- استراد مبالغ السندات الحكومية التي ابتاعها الزبائن في فترة سابقة.
- عقد صفقة توريد سلع وخدمات إلى الدولة.

وبالعكس سيولة البنك التجاري تتقلص عندما يقوم زبائنه بالآتي:

- تسديد الضرائب إلى الحكومة.
- شراء الأوراق المالية الحكومية تحولات الخزينة والسندات العامة طويلة الأجل.

[1]- رضا صاحب أبو محمد، **إدارة المصارف (مدخل تحليلي كمي معاصر)**، دار الفكر، ط1، عمان 2002، ص185.

- سحب الزبائن لجزء من ودائعهم وإيداعها لدى صناديق التوفير البريدية، نظرا لأن الحقوق التي تعرضها هذه المؤسسات ذات عائد تشجيعي أكبر.

ثالثا: رصيد عمليات المقاصة بين المصرف:

تزداد سيولة البنك التجاري إذا ظهر أن رصيد حسابه الجاري دائن لدى البنك المركزي نتيجة تسوية حساباته مع البنوك التجارية الأخرى، ففي هذه الحالة تضاف موارد نقدية جديدة إلى احتياطاته.

ويجب الملاحظة هنا، أن عمليات المقاصة التي تجري على مستوى الجهاز المصرفي التجاري تؤدي إلى إحداث تغيير في توزيع السيولة المتاحة بين البنوك، دون أن يصاحب ذلك أي تغيير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية.

أما على مستوى البنك التجاري الواحد فإن حجم السيولة المتوفرة سيتأثر نتيجة عمليات المقاصة، بالبنك الذي يحقق رصيدا دائنا قبل البنوك الأخرى سيشهد تحسنا في سيولته بالعكس .

رابعا:موقف البنك المركزي بالنسبة للمصارف:

يمتلك البنك المركزي قدرة التأثير في السيولة المصرفية من خلال تزويده للبنوك التجارية بالنقد المطلوب، فإذا اعتمد البنك المركزي سياسة تقليص عرض العملة فإنه سيعمل على تخفيض حجم الأرصدة النقدية الحاضرة أو الاحتياطات المتوفرة لديه، و يقلل قابليتها على منح القروض، وتعتمد سياسة البنك التجاري هذه على رفع سعر إعادة الخصم، وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ورفع نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ويحصل العكس في حالة توسيع عرض العملة، لأن ذلك يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك، ويوسع سيولتها المصرفية، مما يسمح في التحليل الأخير قدرتها الإقراضية ومواجهة مختلف السحوبات من العملة.

خامسا: رصيد رأس المال الممتلك:

يؤثر هذا الرصيد في سيولة البنك حيث أنه كلما زادت السيولة زاد رصيد رأس المال والعكس صحيح أي كلما قل رصيد رأس المال الممتلك قلت سيولة البنك، ومن ثم تحد قدرته الافتراضية وتنخفض مواجهته على تسديد التزاماته الجارية[1].

[1]- المرجع نفسه، ص186.

خلاصة:

نستخلص من دراستنا لهذا الفصل أن البنوك التجارية تعتبر مؤسسات مصرفية تسعى لتحقيق أرباح معتبرة، من خلال سعييها وراء جلب الفوائض المالية للبنك التجاري من خلال أهميته حيث يعتمد على مصادر رئيسية لمباشرة نشاطه سواء تعلقت الأمر بموارده الذاتية أو موارد خارجية، ومن جهة أخرى فإن البنك التجاري يوظف هذه الموارد من خلال استخداماته المختلفة أو اكتساب سندات الخزينة العامة.

ولا شك أن البنوك التجارية تلعب دور الوسيط في نقل الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز من خلال القيام بوظائفه الأساسية، والسيولة من أبرز اهتمامات البنوك وبما أن معظم التشريعات في العالم تنص على حد أدنى من متطلبات السيولة لمقابلة طلبات أصحاب الودائع والقروض أو مقابلة التزامات البنك في مواعيد استحقاقها دون تأخير. إن للسيولة أهمية كبيرة بالنسبة للبنوك وذلك من خلال ما توفره من الأموال النقدية اللازمة له لمواجهة طلبات السحب على الودائع وتلبية طلبات الاقتراض من البنك المركزي في الأزفلة المحددة لكي يمكن كم إشباع حاجات المجتمع من التسهيلات الائتمانية بحيث يقوم بتقديم خدمات مالية ومصرفية بنوعية متميزة ومستمرة وبدون خسائر في قيمتها وذلك وفقا للبنك المركزي المفروضة عليه، لأن السيولة تتأثر إلى حد كبير بطبيعة هيكل النظام المصرفي والأسواق المالية ودرجة تطورها ومدى انتشار الوعي المصرفي حيث تعتمد السيولة على قدرة البنك بخلق توازن ما بين الودائع والمسحوبات مع عدم تفويت فرص الربح الممكنة وبذلك يستخدم البنك ما بحوزته من الموارد بحيث لا يتعارض هدف تحقيق الربح مع قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته وكسب ثقة عملائه.

الفصل الثاني:

إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية

تمهيد:

يتميز العمل المصرفي بتعدد أبعاد المخاطر المالية، وهذا بالنظر لطبيعة أنشطتها المختلفة وعلى رأسها قبول الودائع ومنح القروض والتسليفاتوالاستثمارات المالية.

وتعد مخاطر السيولة من أبرز المخاطر التي تهدد نشاط البنوك والتي قد تنتهي بإفلاس البنك،لذلك يستأثر موضوع إدارة السيولة المصرفية اهتمام الإدارات المصرفية والسلطات النقدية والرقابية التي يقع على عاتقها مسؤولية رقابة وسلامة العمل المصرفي،والسهر على ضمان حقوق المودعين وذلك بإتباع الممارسات السليمة في البنوك عموما ودعم أمان الجهاز المصرفي.

يخصص هذا الفصل للتعريف بمختلف المخاطر البنكية مع التركيز على مخاطر السيولة وأليات ادارتها إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية المخاطر البنكية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية.

المبحث الثالث:مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها.

المبحث الأول: المخاطر البنكية

إن مختلف العمليات المصرفية التي تتعامل فيها البنوك التجارية بالسيولة من أجل كسب أرباح تعود للبنك تجعلها عرضة للعديد من المخاطر والتي أصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات الأموال لديها مما جعل البنوك في حاجة الى اعداد استراتيجيات لتحديد هذه المخاطر وتعريفها بهدف التحكم فيها.

المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية:

أولا: مفهوم المخاطرة

المخاطرة هي ظاهرة أو حالة معنوية أو نفسية تلازم الشخص عند اتخاذ القرارات أثناء حياته اليومية، وما يترتب عليها من ظهور حالات الشك أو الخوف أو عدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها هذا الشخص بالنسبة لموضوع معين.

وقد عرف Wester المخاطرة على أنها : [1] "فرصة تكبد أذى أو ضرر أو خسارة " ، حسب هذا التعريف فإن ظاهرة المخاطرة هي الفرصة التي يمكن من خلالها تفادي الخسارة الناتجة عن عدم التأكد الذي يحيط بنتائج القرارات المستقبلية، وهذا التعريف لا يصلح للتحليل لأنه لا يمكن قياسه.

[1] – قاصدي صوريا، **قواعد الاحتياط من مخاطر البنكية**، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2017/2016، ص31.

ثانيا: مفهوم المخاطر البنكية

اكتسب الخطر البنكي مفهوما جديدا في علم الاقتصاد والمالية وكانت هناك محاولات لتعريف المخاطرة البنكية كما يلي: [1]"بأنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين". هذا التعريف يشير إلى وجهة نظر المراقبين المختصين للتعبير عن قلقهم جزاء الآثار البنكية الناجمة عن أحداث مستقبلية محتملة الوقوع لها قدرة على التأثير على تحقيق أهداف البنك المعتمدة وتنفيذ استراتيجياته.

كما عرفت المخاطر الاستراتيجية في عمل البنوك على أنها : [2]"تلك التحركات الاستراتيجية لإدارة المصرف والمؤدية إلى انحراف العوائد المتوقعة، وتنتج عن قرارات استراتيجية غير سليمة تتسبب فيها متغيرات بيئة داخلية وخارجية تؤدي إلى فشل المصرف في تحقيق العوائد المرغوبة وربما خروجه من السوق "... الخ، أو هو "كل تصرف أو تعهد يشوبه الشك، الريبة، الاحتمال وعدم التوقع وتكون فيه النتائج المنتظرة محتملة الوقوع لارتباطها بفكرة مكانية الوقوع في الخسائر الغير مرغوب فيها " أو هي "مواجهة البنك عند منحه القروض مشكلة تقدير المخاطرة المتعلقة بالقرض ويحاول التحكم فيها أو التخفيف من آثارها والتي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق العائد المتوقع من القرض، إنما الى خسارة الأموال المقترضة ذاتها ... وتعرف أيضاً بتقلبات في القيمة السوقية للبنك.

عرف Milton المخاطرة بأنها:[3]"الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد و يضع فيها توزيعا احتمالية تحدث في ضوء الدراسات السابقة", كما عرفها webster على أنها: "فرصة

---

[1]- آمال مهاوة، فرح خالدي، نجية صالحي، **أثر استخدام الهندسة المالية على إدارة المخاطر البنكية**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد2، الجزائر، 2020، ص282.

[2]- بلخوجة الزهرة، قويدر الويزة، **إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل3**، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد1، الجزائر، 2023، ص202.

[3]- بن سليم محسن وبن رجم محمد خميسي، **الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة**، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد3، الجزائر، 2016، ص64

تكبد أذى أو ضرر أو خسارة ",أما المخاطر البنكية فهي "التقلبات في القيمة السوقية للبنك كما أنها ترتبط بحالة عدم التأكد من استرجاع رؤوس الاموال المفترضة أو في تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة فالخطر البنكي هو تدني النتائج أو الخطر الذي لا يستطيع أن يتحكم فيه أو يقدره رغم أن كل بنك بعيش مع الخطر , فالخطر يحيط بالعمل البنكي سواء رغب البنك أو لم يرغب نظرا تنوع مصادره"تعرف المخاطر البنكية بأنها التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة" ، كما تعرف على أنها"درجة الاختلاف في التدفق النقدي الفعلي للمقترح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع".

المطلب الثاني: عوامل وأسباب ظهور المخاطر المصرفية

يمكن الحدي عن مجموعة منالأسباب والعوامل المؤثرة في المخاطر المصرفية، سواء من حيث الحجم أو النوعأبرزها:

- عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى إلى عدم استقرار أسعار الفائدة وتقلب أسعار العملات، أدى إلى لجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواقالمالية وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو تحقيق أرباح منها، لكن في مقابل خلق مخاطر من نوع أخر أضيفت إلىالمخاطر البنكية؛
- التغيرات الهيكلية التي شاهدتها الأسواق المصرفية والمالية في السنوات الأخيرة نتيجة التحرر من القيود على حركة رؤوس الأموال وانفتاح الأسواق المحلية[1]؛
- المنافسة: فم ع تزايد العمولة المالية ووصول المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية؛

[1] رايس عبد الحق وآخرون، **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة** الطبعة الأولى، مكتبة الوفاءالقانونية، مصر، 2014، ص.77

- التطورات التكنولوجية والصيرفة الالكترونية : التوجه نحو الصيرفة الإلكترونيةوالاعتماد على بالبطاقات الذكية والتي تعد من أهم مظاهر الثورة المعلومات يةإلى ظهور مخاطر جديدة تواجهها البنوك وعلى رأسها القرصنة؛
- غياب الشفافية القانونية والتشريعيةمما أدى إلى ظهور عديد من الثغرات واللبس.
- تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية: تزايد حجم هده الموجودات وتنوعها لدى البنوك بغية تحسين العائد على مجودتها من خلال الحصول على عوائد دون الحاجة إلى الاحتفاظبموجودات ضمن بنود ميزانيتها.
- تصاعد المنافسة بين البنوكوالتوجه المتزايد نحو تقديم منتجات و خدمات مالية و مصرفية جديدة إلى السوق، مما أدى لتشجيع الميلإلى المخاطر لتحقيق أقصى عائد على رأس المال المستمر وكسب أكبر حصة ممكنة في السوق.

المطلب الثالث: أنواع المخاطر البنكية

يواجه البنوك أثناء نشاطاتها وتقديم خدماتها العديد من المخاطر والتهديدات، حيث يمكن تصنيف المخاطر البنكية إلى ثلاث مجموعات رئيسة: (بيئية؛ إدارية؛ مالية).

أولا: المخاطر البيئية:

تعمل البنوك ضمن نظام مفتوح بذلك فهي تؤثر وتتأثر بالبيئة سواء أكانت داخلية أم الخاصة بحيث تعمل البنوك على التأقلم مع بيئتها وما فيها من نقاط قوة لتعزيزها ونقاط ضعف لاستبعادها، وما فيها من فرص للاستفادة منها وتهديدات لتجنبها، وبالأخص تهديدات المنافسة أو منتجات جديدة.[1]

ويشمل هذا الصنف من المخاطر الأنواع التالية:

[1] – صادق راشد الشمري، **استراتيجية ادارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية** دار اليازوري العلمية، عمان، 2013، ص54.

1 **المخاطر التشريعية:** هي تلك المخاطر التي تنجم عن عدم التزام ومخالفة المصارف لقوانين الأعمال والأسس القانونية للتعاقد في الدولة التي يعمل فيها المصرف وهذا ما يعرض المصرف للمخاطر والخسائر مع العلم أن بازل 2 قد صنفت المخاطر التشريعية ضمن المخاطر التشغيلية[1].

2 – **المخاطر الاقتصادية:** تشمل المخاطر المترافقة مع عوامل الاقتصاد القومي والدولي، والتي يمكن أن تؤثر في أداء المصارف سواء كان بصورة مباشرة أم غير مباشرة وبالأخص أن العولمة قد غزت دول العالم وحولت العالم كله الى قرية صغيرة بإمكان أي فرد الوصول إليها عبراتصال أو نقاط أتصال بسيطة[2].

3 – **مخاطر المنافسة:** وهذه المخاطر برزت نتيجة ظهور منتجات جديدة وأبتكر خدمات متميزة وذات أداء عال من خلال وسائل مختلفة لتقديم أفضل الخدمات المصرفية للعملاء من الصيرفة التقليدية الى الصيرفة الإلكترونية بمختلف أشكالها وصيغها.

4 – **مخاطر التنظيم:** [3]وهذا النوع من المخاطر برز من خلال عدم تطبيق بعض الإجراءات التنظيمية والرقابية وقواعد العمل المصرفي التي تجعل المصرف في وضع غير تنافسي مما يؤدي بالضرورة إلى مخاطر تجنب التعامل مع هذا المصرف.

ثانيا: المخاطر الإدارية:

وتحدث هذه الإدارية نتيجةلسوء الإدارة وضعفها وتشمل هذه المخاطر:

---

[1]– مرجع نفسه، ص55.

[2]– بوعمامة علي وزايد مراد، **المخاطرة البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية** مجلة الاقتصاد الجديد، العدد15، المجلد2، الجزائر، 2016، ص249.

[3]– طارق منجلي علال، **فعاليات توظيف دوائر العلاقات العامة في إدارة مخاطر السمعة في البنوك العامة** رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، تخصص العلاقات العامة المعاصرة، فلسطين،2020، ص23

1 – **مخاطر السمعة:** يرتبط نجاح المصارف في أعمالها بالسمعة التي تؤسسها كمؤسسات جديرة بالثقة، وتنشأ مخاطر السمعة في حالة قيام المصرف بتقديم خدمات غير كفؤة، أو عند عدم انتظام تقديم الخدمة، كذلك قد تنشأ هذه المخاطر في حالة نقص متطلبات الإفصاح اللازمة للعملاء أوعدم حدوث انتهاك للخصوصية. كذلك ترتبط هذه المخاطر بسوء الإدارة وعدم نزاهتها والكثير من التصرفات غير المنضبطة مما تنعكس سلبا على الأداء المصرفي في جميع أنشطته وفعالياته[1].

2 – **المخاطر المنظمة:** وتتمثل بالمخاطر المرتبطة بطبيعة الهياكل التنظيمية للمصارف وأنواعها المختلفة وتدرج الصلاحيات والمسؤوليات فيها والعلاقات والترابط بين الأقسام والوحدات وكذلك المخاطر الإدارية المختلفة فيما يتعلق ببيئة المصرف وطبيعة نظم التعويض والحوافز[2].

3 – **مخاطر القابلية أو الأهلية أو القدرة:** وهي تلك المخاطر التي تجعل أداة المصرف مفتقرة إلى الكفاءة والقدرة على التعامل والتعايش مع المتغيرات البيئية في القطاع المصرفي، مما يجعلها غير قادرة على اتخاذ قرارات مصرفية صائبة وسليمة ترتبط بإدارة الاموال في المصرف وإدارة موجوداته ومطلوبات بالشكل الكفوء مما يعرضها إلى ضياع فرص استثمارية وأراضيه وتوظيفها في مجالات استثمارية مختلفة.[3]

---

[1]– صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص58.

[2]– زناقي بشير، غربي صباح ومعاريف محمد، **إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والإسلامية** مجلة التنويع الاقتصادي، مجلد2، العدد9، الجزائر، 2018، ص21.

[3]– مرجع نفسه، ص23.

ثالثا: المخاطر المالية

وتظهر هذه المخاطر من خلال إدارة الميزانية العمومية للمصارف، وتشمل أنواعا مختلفة من المخاطر تتمثل في الآتي:

1 – **المخاطر الائتمانية** تعرف المخاطر الائتمانية بأنها مخاطرة أن يتخلف العملاء عن الدفع والوفاء بالتزاماتهم بخدمة الدين، ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل، وللمخاطرة الائتمانية أهمية قصوى من حيث أهمية الخسائر المحتملة.[1]

2 – **مخاطر السيولة:**[2] تمثل مخاطر السيولةفي عدم قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتهم عند استحقاقها، وتعتبر من أهم المخاطر التي توجهها البنوك ويتم في الغالب تعريفها بطرق مختلفة.

3 – **مخاطر سعر الفائدة:** تعرف بأنها مخاطرة تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، وحيث أن أسعار الفائدة غير مستقرة[3].

4 – **مخاطر السوق:** تنشأ مخاطر السوق نتيجة لتغيير أسعار الأوراق المالية في السوق المالي وذلك نتيجة لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية.

كما أن مخاطر السوق هي مخاطرة الانحرافات السلبية لقيمة مراقبة تحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعامل.

---

[1] – طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص197-198.

[2] – سيتم التعرض لمخاطر السيولة لتعمق في المبحث الثالث ص

[3] – شقيري نوري موسى، محمود ابراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، **إدارة المخاطر**، دار المسيرة، عمان، 2011، ص218-220.

ويقوم تقويم المخاطر السوقية على عدم استقرار مؤشرات السوق: أسعار الفائدة، مؤشرات بورصات الأسهم، وأسعار الصرف[1].

5 – **مخاطر الصرف الاجنبي**: تتمثل مخاطر العملة في ملاحظة تحقق خسائر نتيجة للتغيرات في أسعار الصرف. وتحدث التباينات في المكاسب بسبب ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط الإيرادات والنفقات بأسعار الصرف بواسطة مؤشرات أو ربط قيم الموجودات والمطلوبات ذات العملات الأجنبية[2].

6 – **مخاطر القدرة على الوفاء بالالتزامات**:مخاطر القدرة على الدفع أو الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عدم القدرة على تغطية الخسائر المتولدة من كافة أنواع المخاطر من خلال رأس المال المتاح، ولذلك فإن مخاطر القدرة على الوفاء بالالتزامات هي مخاطرة عجز البنك عن السداد، وهي مطابقة أيضا للمخاطرة الائتمانية المتكبدة بواسطة الأطراف المقابلة للبنك.

[1] – فخاري فاروق، زبيري نورة، بوديعة منيه، **تحليل أهمية استخدام اختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن خسائر المخاطر البنكية**، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد1، الأردن، 2020، ص218.

[2] – قادري علاء الدين، **العملات الأجنبية وإدارة مخاطر سعر الصرف**، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد9، العدد9، الجزائر، 2014، ص113.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر البنكية.

هناك عدة أنواع من المخاطر تواجه البنوك تتطلب وجود آلية مناسبة للتعامل معها، ولتحقيق ذلك وجب على البنوك أن تتبنى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد تقارير عنها.وذللك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات صلة،وإعداد تقارير عنها.

المطلب الاول: تعريف إدارة المخاطر البنكية مهامها وأهدافها

أولا: تعريف إدارة المخاطر

عرف مصطلح إدارة المخاطر تداولا كبيرا في السنوات الأخيرة، مع تزايد أعمال البنوك والمؤسسات المالية خاصة في ظل الانفتاح الذي عرفه العالم في ظل التغيرات التي عرفتها بيئة الأعمال المصرفية، خاصة في مجال المعلوماتية والاتصال وتزايد الاعتماد عليها، وفي ظل هذه التطورات عرفت المخاطر نموا كبيرا مما نتج عنه العديد من الأزمات المالية والمصرفية في مناطق مختلفة من العالم[1].

يمكن تعريف المخاطر البنكية على انها الترتيبات الإدارية التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الاخطاء البشرية أو الأحكام القضائية[2].

---

[1]- إبراهيم كراسنة، **أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر** ، السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، أبوظبي، ط2، مارس 2010، ص39.

[2]- خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية –دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية– حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص19.

تعرف إدارة المخاطر في البنوك على أنها الإجراءات والسياسات التي تقوم بها الإدارة المصرفية والتي تهدف إلى حماية البنك منالمخاطر المختلفة المحيطة به وذلك بتحديد مواقع المخاطر وقياسها وإدارتها لتجنبها أو السيطرة عليها أو تحويلها وذلك من خلال نظام شامل لإدارة المخاطر.[1]

ثانيا: مهام إدارة المخاطر البنكية

يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر البنكية في[2]:

- ❖ وضع سياسة واستراتيجية إدارة المخاطر، والعمل على إنشاء بيئة ملائمة.
- ❖ التعاون على مستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
- ❖ بناء وعي ثقافي داخل المنشأة، يشمل التعليم الملائم والتنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر.
- ❖ إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها للمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
- ❖ اكتشاف المخاطر الخاصة بمختلف الأنشطة الاقتصادية.
- ❖ تحليل الأخطاء المكتشفة، ومعرفة طبيعتها ومسبباتها وعلاقة كل خطر بالأخبار الأخرى.
- ❖ قياس درجة احتمال حدوث الخطر وتقدير حجم الخسارة.
- ❖ اختيار الوسيلة المناسبة لإدارة كل خطر موجود بحسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

---

[1]- بن ثابت علال، دي مري محمد الطاهر، **دور حوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية– دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية–**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد4، المجلد6، ديسمبر2018، ص52.

[2]- أحمد عبد الله العمودي، **سالم عبد الله كلين، العوامل المؤثرة على دور المراجع الداخلي تجاه إدارة المخاطر في المصاريف اليمنية**، مجلة الأندلس للعلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس، العدد 5، المجلد 9، اليمن، جانفي2015، ص149.

ثالثا: أهداف إدارة المخاطر

وتتمثل أهداف إدارة المخاطر في النقاط التالية:

1 - **البقاء والاستمرارية**

من الواضح أنه أيا تكن أهداف البنك، فإنها يمكن أن تتحقق فقط إذا ظلت المنظمة موجودة وفقط أما إذا دمر وجود المنظمة، فلا يمكن تحقيق أيا من الأهداف[1].

إذن فالهدف الأول لإدارة المخاطر هو البقاء وضمان استمرارية وجود البنك ككيان عامل الاقتصاد. وبهذا المعنى تكون الوظيفية الرئيسية لإدارة المخاطر هي القيام بدور مساند في هرم أهداف البنك، إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر ليس المساهمة بشكل مباشر في أهداف البنك الأخرى مهما تكن، بل ضمان أن بلوغ هذه الأهداف الأخرى لن تمنعه الخسائر التي قد تنشا بسبب المخاطر البحتة، ويعني هذا إن الهدف الأكثر أهمية ليس تقليل التكاليف إلى أدنى حد أو الإسهام في ربح البنك، كما أنه ليس الانصياع للمتطلبات القانونية أو الاجتماعية للبنك، بل إن الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو الحفاظ على بقاء المؤسسة ككيان اقتصادي يفرض وجوده في بيئة الأعمال والحفاظ على الفاعلية التشغيلية للبنك وبالنسبة لمعظم المنظمات يمكن ترجمة هذا الهدف إلى الهدف الأبسط المتمثل في"تفادي الإفلاس."

وبالنظر لأهمية هدف البقاء في وظيفة إدارة المخاطر وعدم التأكد من تكاليفه نقترح الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر"يتمثل الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في الحفاظ على الفاعلية التشغيلية أي ضمان أن لا تحول الخسائر التي قد تنشأ بسبب المخاطر البحتة دون تحقيق المنضمة لأهداف أخرى.

[1] - علاء عبد الكريم البلداوي، **دور برامج إدارة المخاطر في مواجهة المخاطر بالمطارات الدولية** مجلة دراسات محاسبة ومالية، العدد44، المجلد 13، بغداد، 2018، ص77.

2 – استقرار الأرباح

بالإضافة إلى الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هناك أهداف أخرى ثانوية لإدارة المخاطر، ممن بين هذه الأهداف هو استقرار الأرباح والمكاسب.تساهم إدارة المخاطر في الأداء الإجمالي للبنك بخفض التباينات في الدخل التي تنتج من الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى وهو هدف مرغوب في حد ذاته، بالإضافة إلى ذلك فان خفض التباين في الدخل يمكن أيضا أن يساعد في تقليل الضرائب على الأرباح، مما يجعل العبء الضريبي الطويل المدى للمنشاة سوف يكون اقل عندما تكون الأرباح مستقرة بمرور الوقت.

3 – تخفيض القلق ودرجة المخاطر

حيث أن الوحدات المعرضة للخسارة يمكن أن تسبب قلق كبير أو خوف لمدير المخاطر، فمثال الخوف من قضية كبيرة ومركزة من سوء المنتجات يمكن أن تسبب خوف كبير لمدير المخاطر، ومدير المخاطر يحاول أن يخفض هذا القلق والخوف المرتبط بالوحدات المعرضة للخسارة، وهذا هدف أكثر تعقيدا[1].

4 – تعظيم القيمة

إن الهدف النهائي لإدارة المخاطر هو نفس الهدف النهائي للوظائف الأخرى في أي بنك وهو تعظيم قيمة المنظمة ويرى Doherty Neil أن هدف الإدارة عموما وهدف المديرين الذين فوضت لهم المسؤوليات (بما فيهم مدير المخاطر) هو تعظيم القيمة، لأن هذه القيمة هي التي تعكس القيمة السوقية للأسهم العادية للمؤسسة، ووفقا لوجهة النظر هذه ينبغي تقييم قرارات إدارة المخاطر ووفقا لمعيار ما إذا كانت تسهم في تعظيم القيمة أم لا.

[1] – علي بوعمامة، **فعالية المعايير الاحترازية في الحد من المخاطر البنكية**، أطروحة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص النقود المالية والبنوك، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2022، ص85.

فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي لأي بنك وهو معيار معقول لتقييم قرارات المؤسسة إلا انه يعاب عليه في الوقت نفسه أن هذا الهدف (تعظيم القيمة) وثيق الصلة أساسا بالشركات ذات الملكية العامة ذات الأسهم ذات التداول العام[1].

المطلب الثاني: وظيفة إدارة المخاطر البنكية:

أولا: تصنيفات إدارة المخاطر

تبنى تصنيفات إدارة المخاطر على مقاييس من 1إلى 5 وعلى المفتش أن يضع تصنيفا ليعكس ما يرتبه بناءعلى التفتيش ويجب أن يعكس تصنيف إدارة المخاطر على تصنيف الإدارة الكلي.

وتتمثل التصنيفات الخمسة لإدارة المخاطر البنكية:[2]

1-تصنيف(1) قوي: يعكس قدرة الإدارة القوية على تعريف وضبط المخاطر بشكل فعال حتى تلك الناشئة عن المنتجات الجديدة التي يقدمها البنك، كذلك فإن مجلس الإدارة فعال في المشاركة في إدارة المخاطر لضمان أن السياسات والإجراءات لدى البنك مدعمة بإجراءات رقابة داخلية فعالة وكذلك بأنظمة معلومات قوية تزود مجلس الإدارة بالمعلومات الكافية في الوقت المناسب.

2-تصنيف(2) مرضي: يدل هذا على أن إدارة البنك للمخاطر فعالة ولكن سيولتها تميز ببعض النقص وهذا النقص معروف ويمكن التعامل معه، وبالمجمل فإن رقابة مجلس الإدارة

[1]- يحيوش حسين ولطرش سميرة، **المخاطر وتأثيرها على هدف تعظيم قيمة المنشأة**، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد7، المجلد11، ديسمبر2014، الجزائر، ص22-23.

[2]- عليوة مريم وكيروان مريم، **إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية** ، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، 2019-2020، ص43-46.

وكذلك السياسات والإجراءات والتقارير المتعلقة بالرقابة الداخلية يمكن اعتبارها مرضية وفعالة في ضمان سلامة البنك بشكل عام، فإن المخاطر يتم السيطرة عليها ولا يستدعي أي إجراء رقابي من السلطات الرقابية إلا بحدود الإجراءات الطبيعية العادية.

3-تصنيف(3) عادل: يدل على أن إدارة المخاطر يشوبها شيء من القصور وبالتالي يستدعي اهتماما أكثر من العادي من قبل السلطات الرقابية ويكون أحد عناصر إدارة المخاطر الأربعة التي يشوبها نقص وبالتالي تجعل البنك قصرا في التعامل مع المخاطر.

4-تصنيف(4) حدي: يدل على أن إدارة المخاطر لدى البنك عجزت عن تحديد ومراقبة وضبط المخاطر ذات التأثير المادي الكبير على عمليات البنك، وعادة يعكس هذا الوضع ضعفا في رقابة مجلس الإدارة والإدارة العليا، وتكون عناصر إدارة المخاطر حدية وتحتاج إلى تصويب فوري منقب لمجلس الإدارة والإدارة العليا.

5-تصنيف(5) غير مرضي: يدل على غياب الإدارة الفعالة للمخاطر من أجل تحديد وضبط وقياس ومراقبة المخاطر ويكون واحد أو أكثر من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر ضعيفا وكذلك لم يظهر مجلس الإدارة المقدرة على التعامل مع هذا الضعف.

ثانيا: عناصر إدارة المخاطر المصرفية

إن إدارة كل مصرف يجب أن تتناول العناصر التالية:

1-**رقابة فعالة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا:** تتطلب إدارة المخاطر فعليا من قبل مجلس الإدارة العليا، حيث هذا الأخير يجب عليه اعتماد أهداف واستراتيجيات وإجراءات إدارة المخاطر التي تناسب الوضع المالي للمؤسسة ووضعية مخارطها ودرجة تحملها لهذه المخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على مستويات المؤسسة المعنية لتنفيذ سياسات إدارة

المخاطر، أما الإدارة العليا دورها هو تنفيذ كافة التوجهات الاستراتيجية المتعلقة بالإدارة، ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها.

2-كفاية السياسات والحدود: على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة تناسب إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك، وكذلك ضرورة العمل على إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر المخاطرة، بما في ذلك تحديد المخاطر وقياسها والتحكم فيها وكذلك تطبيق السياسة الملائمة.

3-كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات: تكمن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك في قياس المخاطر ذات التأثير المادي، وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم المعلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة في الوقت المناسب، لذلك يجب أن تتسم أنظمة المعلومات بدرجة من التعقيد.

4-كفاية أنظمة الضبط: إن هيكل وتركيبة أنظمة الضبط في البنوك خاصة بنسبة إلى ضمان حسن تسيير أعماله على وجه العموم وإدارة المخاطر المصرفية على وجه الخصوص.

ثالثا: خطوات إدارة المخاطر المصرفية:

يمكن إدارة المخاطر المصرفية من خلال الخطوات التالية:

1-تحديد الهدف: تمثل الخطوة الأولى في إدارة المخاطر، حيث أن الهدف الأساسي للإدارة هو حماية منشأة للتأكد من عدم وجود خسائر متوقعة تعيق أهداف المنشأة أو ينتج عنها الإفلاس، وحماية العاملين بالمنشأة.

2-إكتشاف الخطر: وذلك من خلال وجود إدارة داخل مشروع إدارة المخاطر هدفها اكتشاف الأخطار التي تعرض لها المشروع، وتقوم إدارة المخاطر بإعداد تبويب شامل للأخطار المختلفة التي يتوقع أن يواجهها المشروع في مراحل نشاطاته المختلفة.

3-تقييم المخاطر: يشتمل على:

-تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك ومدى تأثيرها عليه.

-وضع حدود قصوى لما يكون البنك قادر على تحمل من خسائر نتيجة التعامل مع هذه المخاطر.

4-تحديد المبادئ واختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر لاتخاذ القرار: بعد تحديد الأخطار وقياسها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر على حدة، وهناك مدخلان أساسيان لتعامل مع الإخطار التي تواجه الفرد والمؤسسة.

المطلب الثالث: أساليب وخطوات ومبادئ إدارة المخاطر البنكية

أولا:أساليب إدارة المخاطر البنكية

يتم إدارة المخاطر البنكية بثلاث أساليب أساسية[1]:

1. **تجنب المخاطرة**:يرفض الفرد أو المنشأة أحيانا قبول خطر معين، وينتج ذلك نتيجة عدم الدقة في مواجهة خسائر معينة، مثل تجنب الاستثمار في أصل مالي والاستثمار في أصل آخر أقل خطورة، أو امتناع المصرف عن منح قرض مرتفع المخاطر لتجنب الوقوع في المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة.

2. **التقليل من المخاطرة**: يتحقق تخفيض الخسائر قبل حصول الحادث أو بعده. فالتخفيض قبل وقوع الحادث يشمل الخطوات التي يعتقد مدير الخطر أنها كافية عند تحديده للخطر قبل وقوع أي خسائر. فمثلا يمكن تقليل المخاطرة من خلال قيام الشركة برصد سلوك القروض من

[1]- محمد عادل تاولو، **إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق**، دار سورية، ط1، 2022، ص12-13.

أجل الكشف عن علامات تحذير لمشاكل التوقف عن الدفع المبكر كما يمكن أن تقبل مخاطر سعر الفائدة باستخدام سياسية إدارة الأصول و الخصوم التي يجري تصميمها لهذا العرض.

3. **نقل المخاطرة**:تحويل الخطر إلي طرف آخر ، ويتم من خلال صياغة العقد بطريقة تترك الخطر مع طرف آخر، والوسيلة الشائعة في تحويل الخطر هي التأمين، كما يمكن اقتسام المخاطرة بقبول بعض المخاطر وتحويل بعضها الآخر، إضافة إلى التحوط، من خلال نقل المخاطرة مع التضحية بالربح.

ثانيا: خطوات إدارة المخاطر البنكية.

1. **تحديد المخاطر**:من أجل إدارة المخاطر لابد من تحديدها. كل منتج أو خدمة يقدمها البنك تنطوي عليها عدة مخاطر، وأن تحديد المخاطر يجب أن يكون عملية مستمرة و يجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية.

2.**قياس المخاطر**:بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة التالية، هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة (حجمه،نوعه واحتمال حدوث هذه المخاطر). إن القياس الصحيح و الذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر[1].

3:**ضبط المخاطر** : هناك ثلاث أساليب أساسية لضبط المخاطر وهي: تجنب بعض النشاطات ،تقليل المخاطر أو إلغاء هذه المخاطر.

[1]- حبيب أحمد وخان طارق الله، ترجمة: عثمان با بكر أحمد، مراجعة: رضا سعد الله ، **إدارة المخاطر "تحليل القضايا في الصناعة المالية الإسلامية"**، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003، ص46.

4: **مراقبة المخاطر**:إن وضع أنظمة مراقبة وتحكم في المخاطر القروض وفي معدلات الفائدة ومعدلات الصرف، السيولة والتسوية التي تبين الحدود كما يجب أن تخصص لنفسها وسائل متوافقة مع التحكم في المخاطر العملياتية والمخاطر القانونية[1].

ثالثا: مبادئ إدارة المخاطر البنكية

إن نجاح عملية إدارة المخاطر في أي بنك يستوجب الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تحدد بدقة خطة العمل والمهام المنوطة بها قصد الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة، ويمكن أن نوجزها في النقاط التالية:[2]

- أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر لتتولى تنفيذ تلك كالسياسات كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.
- تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي.
- وضع نضام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل دقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية البنك وملاءمته الرأسمالية وتحديد الأسقف الاحترازيةللائتمان والسيولة.
- تقييم الموجودات كل بنك وخاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطرة والربحية.
- استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.

---

[1]- خوبيزي مريم، **ادارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، قسم علوم تجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2003.ص54.

[2]- محمودي مليك، ملاك سلوى، **واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر** ، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير وعلوم التجارة، العدد2، المجلد11، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، ص251.

المبحث الثالث: مخاطر السيولة البنكية وطرق إدارتها.

تشير مخاطر السيولة البنكية إلى مخاطر حدوث خسائر عندما يصبح من الصعب تأمين الأموال المطلوبة، أو عندما يصبح تدبير الأموال بمستوى سعر فائدة أكبر ضروريا بسبب سوء المقارنة بين توقيت استخدام وتدبير أو التدفق إلى الخارج للأموال وتضع البنوك إطار عمل، ونظام وإجراءات طبقا لمقاييس إدارة مخاطر السيولة لديها لتخلص من هذا الخطر أو محاولة تفاديه على الأقل.

المطلب الأول: مخاطر السيولة ومسبباتها

أولا: تعريف مخاطر السيولة.

هي الاختلافات في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناجمة عن الصعوبات التي تواجه البنك في الحصول على النقود بتكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على ودائع جديدة، يتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القرو ض أو مسحوبات الودائع، ولا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة[1].

وتعرف أيضا على أنها تلك المخاطر الحالية والمستقبلية التي لها تأثير على إيرادات البنك ورأس ماله الناشئة عن عدم مقدرة البنك على مقابلة التزاماته عند باستحقاقها[2].

وتعرف كذلك بأنها عندما تكون سيولة البنك غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة التزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيتها. فتنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في

---

[1]- بوخروبة الغالي، دواخ بالقاسم، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية –دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم–**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، لبعدد20، المجلد15، 2009، ص310.

[2]- خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، **قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية –حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية–**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد3، الجزائر، 2012، ص80.

الأجل القصير بدون تحقيق خسائر ملموسة أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب[1].

ثانيا: العوامل التي تؤدي إلى مخاطر السيولة:

تتحقق مخاطر السيولة لعوامل خارجية وداخلية كما يلي:

1: تتمثل العوامل الداخلية في:[2]

- ضعف تخطيط السيولة مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على الاستخدامات ذات درجات متفاوتة مما يؤدي صعوبة التحول لأرصدة سائلة.
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

2: العوامل الخارجية تتمثل في:

- الركود الاقتصادي وما يترتب عليه من التعثر.
- الأزمات الحادة التي تنشأ بأسواق المال.

[1]- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالنوك، شركة الجلال**،ط2، الإسكندرية، 2005، ص210.

[2]- مرجع نفسه، ص210-2011.

المطلب الثاني: استراتيجية إدارة مخاطر السيولة البنكية، العلاقة بين السيولة والربحية:

أولا: استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة البنكية

تختلف البنوك التجارية في درجة اعتمادها على هذه المصادر المختلفة وذلك بناء على الاستراتيجية التي يطبقها البنك لمقابلة متطلبات السيولة. وفي هذا الصدد يمكن للبنك التجاري أن يعتمد في مقابلة متطلبات السيولة إما على استراتيجية إدارة الأصول أو استراتيجية إدارة الخصوم أو استراتيجية إدارة الأصول والخصوم معا.

1: إدارة الأصول:

أقدم استراتيجيات إدارة الأصول وهو الاعتماد على الأوراق التجارية الحقيقية وهذا يعني اقتصار البنوك التجارية في قروضها على القروض قصيرة الاجل،أي القروض ذات السيولة الذاتية. وذلك لأن نسبة معينة من هذه القروض تصل إلى تاريخ استحقاقها على مدار الوقت وتتحول إلى سيولة [1]. وحسب هذا المدخل ليس هناك حاجة للأخذ في الاعتبار متطلبات السيولة. ولكن هذه الاستراتيجية تعتبر مناسبة للبنوك التجارية في الماضي عندما كانت تعتمد هذه البنوك على القروض قصيرة الأجل، ولكن الآن أصبح لدى البنوك التجارية تشكيلة واسعة من الاستثمارات في القروض والتي تختلف من حيث أنواعها وتواريخ استحقاقها .

يعتبر الاعتماد على سوق النقد أيضا أحد استراتيجيات إدارة الأصول. فتعني هذه الاستراتيجية مقابلة احتياجات السيولة من أدوات سوق النقد مثل أذونات الخزينة والأوراق التجارية والكمبيالات المصرفية ، بحيث تكون كمية الأموال المستثمرة في هذه الأوراق وتواريخ استحقاقاتها تتفق وكميات الأموال المطلوبة للسيولة وكذلك توقيت هذه المتطلبات، فمثلا إذا كان البنك التجاري يتوقع احتياجات نقدية مقدارها مليون ونفي جانفي، و 2 مليون ون في

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات النقود والبنوك –الأساسيات والمستحدثات–**، الدار الجامعية، ط1، الاسكندرية، 2007، ص207-208.

فيفري، ومليون ون في مارس فيمكنه شراء أذونات خزانة بآجال استحقاق لنفس الفترات. ولكن اذا فرض ان تقديرات السيولة كانت غير دقيقة، وظهرت الحاجة إلى السيولة قبل تواريخ الاستحقاق، فيمكن بيع هذه الأوراق في السوق الثاني، وهي أوراق سهلة البيع لأنها مضمونة من الحكومة. ونفس الشيء بالنسبة للكمبيالات المصرفية والأوراق التجارية، وإن كانت الأوراق التجارية لها سوق ثاني أضعف نسبيا من أذونات الخزانة والكمبيالات المصرفية. هذه الاستراتيجية تعتبر استراتيجية سهلة، ولكنها ليست الاستراتيجية الوحيدة. فمثلا قد يحاول أحد البنوك التجارية زيادة العائد من خلال شراء أوراق مالية أطول من الآجال المتوقعة للسيولة. فعائد الأوراق المالية طويلة الأجل عادة أعلى من عائد الأوراق المالية قصير الأجل، بالإضافة إلى أنه قد يحقق مكاسب رأسمالية لأن أجل استحقاق الورقة أصبح أقل عند بيعها للحصول على السيولة، من ناحية أخري قد لا يتمكن البنك من الحصول على هذه العوائد اذا كانت تكاليف المعاملات مرتفعة أو في حالة تحقيقه لخسائر رأسمالية.

2: إدارة الخصوم:يمكن للبنك التجاري أن يحصل على مصادر لإشباع متطلبات السيولة من خلال إدارة مصادر الأموال بدل من الاعتماد فقط على استخدامات الأموال. فبدلا من الاستثمار في أدوات سوق المال أو التركيز على درجة سيولة تشكيلة القروض، فأن البنك يمكنه شراء السيولة من سوق النقد عند الحاجة إليها، أي الاقتراض. فإذا كان البنك بحاجة إلى أموال لفترات طويلة فيمكنه الحصول على النقدية المطلوبة من خلال زيادة العائد الذي يدفعه على شهادات الايداع ذات القيمة المالية الكبيرة، أو من خلال اقتراضه من سوق الدولار الأوروبي[1].

أهم ميزة لتحقيق السيولة من خلال إدارة الخصوم هي احتمال زيادة الدخل. لأنه بناء على هذه الاستراتيجية، يمكن للبنك أن يحتفظ بنسبة صغيرة من استثماراته في استثمارات قصيرة الأجل في سوق النقد، ويحتفظ بنسبة اكبر في الاستثمارات طويلة الأجل سواء أوراق مالية

[1]- مرجع نفسه، ص212-213.

وقروض. وإن كانت هذه الاستراتيجية تنطوي على نسبة أكبر من المخاطر مقابل هذا العائد. فمثلا قد تكون أسعار الفائدة مرتفعة في الأوقات التي يحتاج فيها البنك إلى تمويل، خاصة إذا كانت الحاجة إلى التمويل سببها الظروف الاقتصادية أو الدورات التجارية أو أسباب خاصة بالسياسة النقدية. بالإضافة إلى أن البنك قد لا يجد الأموال بالكميات التي يرغبها، خاصة في أوقات الأزمات المالية وعدم الاستقرار.

3: إدارة الأصول والخصوم:

يعتبر المزج بين إدارة الأصول والخصوم من أفضل الاستراتيجيات لإدارة السيولة، بحيث يأخذ في الاعتبار التكلفة النسبية وكذلك درجة الخطر. ولكي يمكن للبنك التجاري أن يطبق هذه الاستراتيجية، لابد أن يتمتع بمركز مالي سليم خاصة من حيث متطلبات رأس المال، فالمركز المالي السليم يمكن البنك من الاقتراض ومقابلة طلبات القروض. فإذا كان رأس مال البنك لا يتفق ومتطلبات رأس المال بسبب زيادة الأموال المقترضة أو بسبب تحقيق خسائر، فإن تكلفة الاقتراض ستزيد، بل قد لا يتمكن البنك أصلا من الاقتراض وبالتالي نجد أن إضافة إدارة الخصوم إلى جانب إدارة الأصول لمقابلة متطلبات السيولة تتطلب كفاءة باقي عناصر الأصول والخصوم ورأس المال.[1]

ثانيا:علاقة السيولة بالربحية:

تربط السيولة والربحية بالبنوك التجارية بعلاقة عكسية تثبت التعارض الواضح بينهما فعند احتفاظ البنك بقدر كبير من السيولة بكيفية لتغطية احتياجاته، سيفقده ذلك أرباحا كان بإمكانه تحقيقها لو قام بتوظيفه، كما أنه سيحقق أرباحا كبيرة، إذا استثمر كل أمواله، غير أنه سيتعرض لمخاطرة كبيرة في حال حدوث خسائر، أو ضهور حالات سحوبات مفاجئة، ما

[1]- محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام ، **المؤسسات المالية –البورصة والبنوك التجارية–** ، الدار الجامعية، ط1، مصر، 1998، ص245-246.

سيؤدي إلى كارثة مالية قد تؤدي به للفشل والإفلاس. بل وقد تسبب في إحداث أزمات مالية بسبب ارتفاعها بشكل غير عادي، وتشير السياسات المؤيدة للمنافسة لإمكانية تقليل توفر السيولة في البنوك. لذا فإن الربحية يجب أن تكون مستقرة للمودعين والمساهمين والعمل على زيادتها، ما يحسن صورة البنك، ويرسخ ثقة مودعيه، ويزيد من مودعين والمساهمين. والعمل على زيادتها، ما يحسن صورة البنك، ويرسخ ثقة مودعيه، ويزيد من موارده وحصته في السوق، باختيارالاستثمارات التي تتناسب مع قدرته على تحمل المخاطر، للمساعدة على ضمان الاستقرار النقدي والمالي ولن يتحقق هذا، إلا إن عمل البنك على إدارة أصوله وخصومه بشكل يحقق التوازن الأمثل بينهما باستخدام عملية التخصيص بتوزيع الأموال المتاحة للبنك على بنود الاستخدام المختلفة بطريقة تضمن تحقيق أعلى عائد ممكن، ضمن حدود المخاطرة المقبولة، والمحافظة على مستوى سيولة مناسب وفق قوانين النظام البنكي وتشريعاته[1].

المطلب الثالث: لجنة بازل ومخاطر السيولة.

أولا: تعريف وأهداف لجنة بازل

1 -**تعريف لجنة بازل:** مقررات بازل واداره المخاطر المصرفيةتأسست لجنة بعض للرقابة المصرفية تحت مسمى لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية من طرف محافظي البنوك المركزية لدول المجموعة العشر مع نهايتي 1974م تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا ويقتصر أعضائها على المسؤولين من الهيئات الرقابية المصرفية من البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى المتمثلة في كل من بلجيكا، كندا فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، هولندا، سويسرا، سويد، بريطانيا، إسبانيا، لوكسمبورغ، الولايات المتحدة الأمريكي.

[1] – سعيدة بورديمة، **أثر السيولة على تحقيق ربحية البنوك التجارية –دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك التجارية للفترة 2007/ 2018باستخدام نماذج البدائل–**، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 2، المجلد22، الجزائر، فيفري 2021، ص167.

لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أي اتفاقية دولية إنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، تجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا وتساعدها فرق عمل مكونة من فنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك. استطاعت هذه اللجنة أن تساهم بقدر كبير في إعطاء إطار دولي للرقابة المصرفية وإيجاد فكر مشترك بين البنوك المركزية في الدول العالم المختلفة يقوم على التنسيق بين مختلف السلطات الرقابية والتفكير في إيجاد آليات لمواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك إدراكا منها بأهمية وخطورة القطاع المصرفي. وبذلك أصبحت هذه اللجنة تمثل حجر الأساس للتعاون الدولي في مجال الرقابة المصرفية[1].

2 – الأهداف الرئيسية للجنة بازل:

يمكن القول أن الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل فيما يتعلق بالبنوك العاملة في السوق المصرفي العالمي تتلخص في الآتي[2]:

- المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي العالمي خاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، والذي كان سببه توسع البنوك العالمية وخاصه الأمريكية في تقييم قروضها لدول العالم الثالث مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة الغير عادلة بين المصارف الناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن كفاية رأس المال المصرفي، حيث لوحظ أن المصارف اليابانية استطاعت أن تنفذ بقوة كبيرة إلى داخل الأسواق التقليدية للمصارف الغربية وتنافسها، وقد يكون ذلك هو السبب الرئيسي وراء الاندفاع الأوروبي لتحديد حد أدنى لكفاية

[1]– حياة نجار، **إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية–** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص94.

[2]– فائزة لعرافة، مدى **تكيف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة** ، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ط1، 2013، ص75-76.

رأس المال المصرفي، لأن هذه المصارف اليابانية كانت تقدم خدماتها بهوامش ربح متدنية جدا كما استطاعت تحقيق نسبة الربح الصافي نفسها للمساهمين بسبب انخفاض رؤوس أموالها.

- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع المتغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة وتحسين الأساليب الفنية للرقابة في أعمال البنوك وتسهيل عمليه تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.
- لقد كان تطوير هذا الإطار المبني على عامل المخاطرة هو استجابة لمدى تداخل وتأثر الأسواق المالية والمصرفية في العالم ببعضها البعض وإثبات لمفهوم عالمية هذه الأسواق لذلك جاءت جهود التعاون والتنسيق الدولي لتقوية قاعدة رأس المال سعيا وراء إيجاد نظام مصرفي عالمي مستقر وقادر على التكيف مع الأوضاع المستجدة والتي تتطور بوتيرة متسارعة.

وهكذا قد انطلقت اللجنة من ضرورة تحقيق توافق دولي في الأنظمة الرقابية الحاكمة لكفاية رأس المال في المصارف الدولية وذلك بصياغة إطار جديد يقود إلى تقوية سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي من جهة وتحقيق العدالة والإنصاف في حلبة المنافسة المصرفية الدولية من جهة أخرى وإزالة مصدر مهم من المنافسة الغير متكافئة في هذا الخصوص مع تمتع هذا الاطار بدرجة عالية من التناسق في المجال التطبيق وعلى المصارف العاملة في دول المجموعة وفي أقطار أخرى.

ثانيا: لجنة بازل ومخاطر السيولة:

صدرت لجنة بازل في سبتمبر 2008 نشرة بعنوان عوامل إدارة مخاطر السيولة الفعالة والإشراف عليها، نظمت هذه النشرة عدة فقرات تمثل أساسا لإدارة مخاطر السيولة والتي تلزم المصارف بالاسترشاد بهذه الفقرات في إدارة مخاطر السيولة:[1]

- على إدارة المصرف أن يوفر تدابير رصينة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة، ويجب أن تتضمن هذه الإجراءات إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفقات النقدية التي تتولد من موجودات ومطلوبات المصرف ومن البنوك خارج الميزانية خلال فترات زمنية مستقبلية محددة.
- على المصرف متابعة ومراقبة تعرضه لمخاطر السيولة والاحتياجات التمويلية بين المؤسسات أو بعين الاعتبار قبول الوحدات القانونية التابعة له، أو نشاطاته المختلفة.
- على المصرف أن يدير بفعالية وضع السيولة ومخاطرها لديه خلال نفس اليوم لمواجهة الدفعات والتسويات النقدية سواء خلال الفترات الطبيعية أو فترات الأزمات.
- على المصرف إدارة أوضاع الموجودات بفعالية وعليه أن يميز بين الموجودات المقيدة والموجودات الغير مقيدة، وعليه مراقبة ظروف وقانونيةالضمانات وإمكانية التنفيذ عليه.
- على المصرف تنفيذ اختبارات الظروف الضاغطة بشكل دوري على مختلف مصادر التمويل قصيرة الأجل والموارد المولدة للسيولة ولضمان بقاء الانكشافان الحالية ضمن مستوى المخاطر المرغوب به.
- على المصرف اعتماد خطة طوارئ رسمية لتمويل وإدارة السيولة،تحديد بوضوح استراتيجية توفير السيولة في ظل ظروف الأزمات.

[1]- خلف الله محمد محمد، **مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية–دراسة تطبيقية على عينة من مصارف التجارية في العراق–**، العدد52، المجلد2، جامعة تكرت، بغداد،2017، ص408.

- على المصرف أن يحتفظ بهامش أمان يتكون من موجودات عالية السيولة وغير مقيدة تمثل هامش ضد مخاطر السيولة في حالة سيناريوهات الظروف الضاغطة التي تشمل فقدان المصادر الغير مضمونة للسيولة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تبين أن:

- تواجه البنوك أثناء نشاطها مجموعة من المخاطر.
- يعد خطر السيولة من أبرز المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك.
- ضرورة مراقبة مستوى مخاطر السيولة التي تحيط بالبنك، ووضع الإجراءات الرقابية للسيطرة على الآثار السلبية لها وإدارتها بطريقة سليمة بما يخدم أهدافها.
- تعمل البنوك على إدارة المخاطر وفق اليات واستراتيجيات منهجية وخطوات محددة.
- هناك مجموعة من الإجراءات الخاصة التي تتبعها البنوك لمواجهة خطر السيولة لشكل خاص.
- تلعب السلطة النقدية المحلية دزرا رئيسيا في تقويم البنوك وتوجيهها لمواجهة خطر السيولة، وتدعمها بكميات إضافية من النقد القانوني عن طريق إقراض أو شراء جزء من موجودات البنك لغرض تحويلها إلى سيولة جاهزة.
- تعد لجنة بازل لجنة دولية تفرض شروط والتزاماتعلى البنوك التجارية، للحد من مخاطر السيولة التي يمكن أن تتعرض لها البنوك.
- معرفة مخاطر السيولة وتقويمها وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك ؛ ولهذا يجب توفر سلطة نقدية تدعم الجهاز المصرفي.

الفصل الثالث:

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

تمهيد:

لمحاولة إسقاط الجانب النظري على الواقع التطبيقي، والوصول إلى معرفة استراتيجية إدارة السيولة ومخاطرها في البنوك التجارية، تم اخذ بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة كعينة للدراسة الميدانية ، وهذا لمعرفة أهم مصادر السيولة في البنك، واستخداماتها، مع تحديد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس نسب السيولة ومخاطرها، والاستراتيجية المتبعة لتفادي خطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

ولمعالجة مختلف الجوانب المتعلقة بالفصل التطبيقي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

المبحث الثاني: واقع السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات المتبعة في إدارة مخاطر السيولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

المبحث الأول: لمحة عامة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

نشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بهدف النهوض للتنمية الشاملة في مختلف القطاعات وبالأخص قطاع الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الأول: تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك الجزائرية التي عرفت تطورا مستمرا ليفرض وجوده على المستوى الوطني من خلال دوره في دفع عجلة التنمية.

أولا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR هو مؤسسة مالية تأسست طبقا بالأمر رقم 106 -82 بتاريخ 13 مارس 1982. وهي شخص معنوي تسهر على القيام بالعمليات المتعلقة بالأموال المودعة من طرف الشعب ومنح القروض، وتضع تحت تصرف الزبائن أدوات الدفع والسحب، ذات أسهم برأسمالية 2.200.000.000 دينار جزائري طبقا للقانون 90 /10 في أفريل 1990، ولقد عرف البنك زيادة في رأسماله سنة 1999،حيث بلغ 33.000.000.000دج.[1]

[1]- بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، تم زيارة الموقع بتاريخ، 2023/05/24، على الساعة 17:45 -WWW.badrbanque.net

ثانيا: مراحل تطور البنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفالحة والتنمية الريفية هو بنك عمومي يهتم بتطوير وتنمية القطاع الفلاحي والريفي، يتكون من 300 وكالة محلية و 41 مديرية جهوية وأكثر من 7000 إطار وموظف ينشطون عبر كامل التراب الوطني جهويا ومحليا.

ويعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية الأول على المستوى الوطني و 13 على المستوى الإفريقي، 668 على المستوى العالمي، ولقد مر هذا البنك بمراحل عديدة حتى حقق هذه المرتبة وأهمها[1]:

1 - مرحلة 1982م-1990م

وخلال هذه الثمانية أعوام كان هدف البنك إثبات الحضور في عالم الزراعة والفلاحة، واكتسب خبرة في مجال تميل الصناعات الزراعية وصناعة الآليات الفلاحية.

2 - مرحلة 1991م-1999م

وسع البنك من اختصاصه نحو المجالات والميادين الأخرى خاصة تمويل ودعم المؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة مع بقائه الداعم الرئيسي للمجال الفلاحي. بموجب صدور القانون 90/10 الذي نص على نهاية تخصص البنوك، اتسع مجال تعاملات هذا البنك وتوسع في تمويل قطاعات أخرى خاصة والمؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة، وفي هذه المرحلة بداية إدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي.

سنة 1991 :تم إدخال نظام" Swift" لتطبيق عمليات التجارة الدولية الخارجية .

3 - مرحلة 1992م-1998م

تم إدخال ما يلي:

[1] - المرجع نفسه.

- وضع برمجيات (Sybu Logiciel) مع فروعه المختلفة، وهذا للقيام بعدة عمليات عن بعد مثل (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، الفحص عن بعد لحسابات الزبائن).
- إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.
- تشغيل بطاقة السحب والتسديد لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.
- وفي سنة 1998م تم تشغيل بطاقة السحب ما بين البنوك.

4- مرحلة 2000م-2002م

تميزت هذه المرحلة بحاجة الدولة للبنوك في آلية تشجيع الاستثمار وخلق مناصب الشغل، فقام بنك دخال مختلف التعديلات وما يتماشى مع حاجة الاقتصاد الوطني. وتسهيل عمليات منح القروض بين 30 -20 يوم، وأدخل نظام SYRAT الذي يختص بمعالجة العمليات البنكية بين مختلف وكالات BADR بطريقة آلية، ونظام TELECOMPESATION الذي يختص بمعالجة العمليات البنكية بين وكالات BADR ومختلف البنوك الأخرى، بحيث يستطيع هذا النظام القيام بأي عملية سحب أو إيداع من أي مكان في الوطن وفي أي بنك، وتعتبر نقطة تحول كبيرة في تاريخ البنك والصيرفة الجزائرية سهلت وسرعت مختلف العمليات المالية والاقتصادية.

ثالثا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة عمومية اقتصادية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وكذلك يتمتع بالاستقلالية في التسيير، إذا البنك هيئة اقتصادية تقدم خدمات مختلفة، فهو هيئة للقرض يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها لأشخاص آخرين طبيعيين كانوا أو معنويين بسعر فائدة معين ومحدد من طرف بنك الجزائر،

وكذا يمارس تجارة النقود بيع و شراء العملة الصعبة بواسطة تكلفة القرض ويمكن له إعادة استثمار رأس مال والبنك مكلف بأخذ حصص على شكل أسهم إلزامية ضمن كل عملياته المالية. فبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 33 مليار دينار جزائري، يتكون من 131 مديرية مركزية، و 286 وكالة محلية للاستغلال و 31 فرع جهوي للاستغلال[1].

مطلب الثاني: مبادئ ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

أولا: مبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفي.

تتمثل المبادئ التي يقوم عليها البنك فيما يلي[2]:

1 – مبدأ الاستغلال

يهتم البنك عموما بالزبون ويحرص على حسن استقباله، يقدم له الخدمات، يبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بكل ما يحدث في الساحة الاقتصادية مما يجعله مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

2 – مبدأ القرض والمخاطرة

إن البنك حريص على أموال المودعين له حتى يكون في مستوي الثقة، كما أنه ملزم بإعادة الحق إلى أهله خاصة وأن هناك ضمانات التي يطلبها البنك.

3 – مبدأ الخزينة

[1] – وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

[2] – بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، تم زيارة الموقع بتاريخ، 2023/05/24، على الساعة 17:45 WWW.badrbanque.net-

يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك المركزي.

4 – مبدأ السيولة النقدية

يتعامل البنك بأموال الناس، الذين إذا رغبوا بسحب ودائعهم يكون البنك حاضرا لطلباتهم، أي المال النقدي يكون جاهزا لمواجهة طلبات السحب الآتية من قبل الزبائن.

5 – مبدأ الأمن

يلجأ المواطن إلى البنك من خلال تعاملاته التجارية وإدخال أمواله تفاديا للمخاطر التي يمكن أن يتعرض لها كالسرقة، إذا البنك يعمل كجهاز أمن مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة للإمضاءات وغيرها.

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية كأي بنك تجاري يقوم بـ:[1]

- معالجة جميع العمليات (قرض، صرف، خزينة).
- فتح حسابات لكل شخص يقدم طلبا بهذا الشأن .
- المشاركة في مجالات التوفير والاحتياط .
- التعامل مع مؤسسات القرض العمومي .
- تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية خاصة الاستيراد، ومحاولة تقديم تسهيلات للاستثمار الوطني.
- تشجيع القطاعات الفلاحة وترقية العالم الريفي بمنح القروض بمختلف أشكالها مما تنتج عنها محاربة البطالة.

[1] – وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

- يعمل البنك على تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني وتجنبيه كل مرة من ظاهرة التضخم.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة:

أولا: الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية[1].

يرتكز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على شبكة واسعة من الوكالات التي تتوزع على كافة التراب الوطني، وهذا من أجل خدمة زبائنها أينما كانوا، حيث يبلغ عددها حوالي 288 وكالة، ولكل وكالة فروع التي تتولى مهمة التنظيم وتسيير الوكالة.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية:

[1] – وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

شكل رقم (1):الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

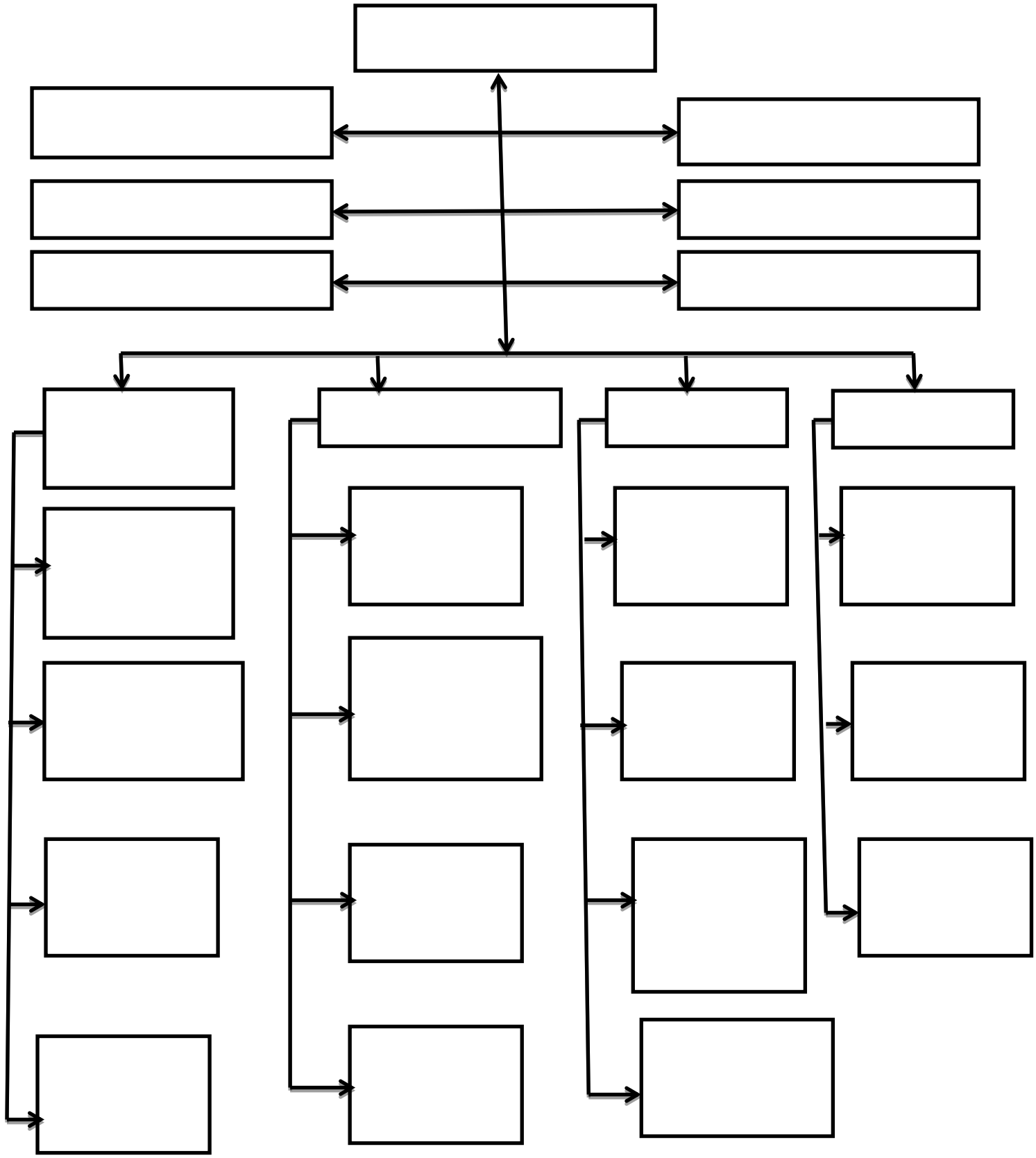

المصدر: وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة

ثانيا: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة

شكل رقم (2): الهيكل التنظيمي البنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة

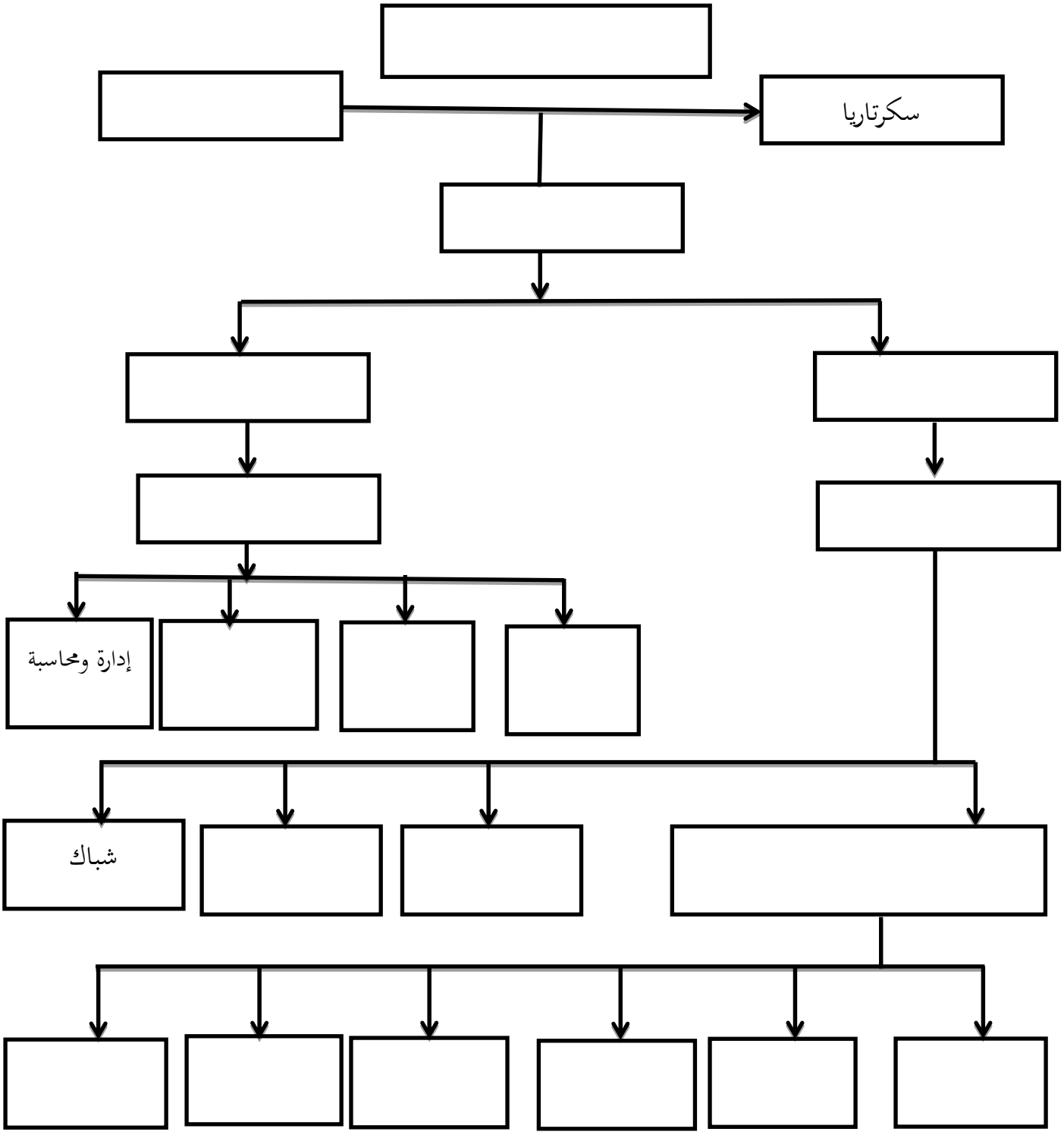

المصدر: من إعداد الطالبتين بالرجوع إلى وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة

المبحث الثاني: واقع السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

تعتبر السيولة من أهم المحاور الرئيسية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، فهي بمثابة الركيزة الأساسية للبنك لذلك يسعى بنك الفلاحة لإتباع استراتيجية لإدارتها واستخدامها بشكل جيد ودقيق.

وهذا ما سنتناوله في هذا المبحث:

مصادر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.استخدامات السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.مؤشرات ونسب قياس السيولة ومخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

المطلب الأول: مصادر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

يستمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة على موارده التي يعتمد عليها في ممارسة نشاطه الأساسي من مصادر متعددة منها مجموع الأموال الخاصة وتضم رأس المال الاجتماعيوالاحتياجات بأنواعها (الاحتياطي والقانوني والخاص) وغالبا ما تكون نسبة هذا الصنف من الموارد منخفضة.

وهناك مصادر خارجية يعتمد عليها بنك الفلاحة وتنمية الريفية وتتمثل في الودائع من طرف الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، ويفتح لهم حسابات متنوعة من خلال استراتيجية متبعة بتقديم خدمات متنوعة منها قبول الودائع على اختلاف أنواعها كما يلي[1]:

أولا: الحساب الجاري:

ويقسم الحساب الجاري إلى:

[1] – وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

1 - حساب جاري تجاري:حيث المبالغ المودعة في هذا السيولة في بنكالتجاري الذي يبرز عمل عميل، ويحمل شيك هذا الحساب التجاري رقم السلسلة 300.

2 - حساب جاري عادي:وهو الحساب المخصص للمستخدمين، و يحمل شيك هذا الحساب العاديتي رقم السلسلة 200.

ثانيا: حسابات الودائع:وينقسم إلى:

1 - ودائع تحت الطلب: تدر فائدة، لكنها غير محددة الأجل، وسعر الفائدة يحدد حسب المبلغ المودعوالمدة التي تبقي فيها الوديعة في البنك.

2 - ودائع لأجل:وهي ودائع تقوم على أساس عقد بين العميل والبنك، تحدد فيه المدة والمبلغ وسعر الفائدة وعند الاتفاق يقدم للعميل تنسيق من ثلاثة أشهر وما فوق حتى سنتين وأربعة أشهر وإذا أخل العميل بنود العقد وسحب المبلغ قبل نهاية المدة المتفق عليها، يتم معاقبته بغرامة يتم من خلالها بحرمانه من مبلغ الفائدة المتفق عليه.

3 - القروض: وهي من أهم مصادر الأموال الخارجية للبنك يتم الحصول عليها سواء من البنك المركزي من أجل تمويل النشاطات والعمليات المصرفية والمالية وذلك عند زيادة طلبات الاقتراض من بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل لا يستطيع مواجهته أو الاقتراض من البنوك التجارية الأخرى عندما يحتاج البنك إلى الأموال للتوظيف أو يواجه عجز في السيولة.

المطلب الثاني: استخدامات السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة

بعد أن يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة بتجميع الموارد المالية من مصادر الداخلية والخارجية، يقوم بتوزيعها على مختلف مجالات الاستخدامات المتعددة، تتمثل في منح

القروض من بين القروض التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تمويل التجارة الخارجية، قروضالاستثماريةوالاستغلالية وهي القروض قصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي تهدف إلى تشجيع الفلاحة وتحسين الإنتاج، من خلال استغلال القروض المتوسطة الأجل لتجديد وسائل ومعدات الزراعة وتكون مدتها من سنتين إلى سبعة سنوات، وتخضع لمعدل فائدة يحدده البنك، أما القروض الطويلة الأجل يتم استغلالها في تمويل باستثمارات وهي قروض تكون مدتها من ثمانية سنوات إلى عشرين سنة بمعدل فائدة يحدده البنك، ومن أهم القروض الاستثمار الصيد البحري، القروض للمركبة النفعية، القرض السكن الريفي[1].

ومن بين الاستخدامات بنك الفلاحة والتنمية الريفية إنتاج المنتجات البنكية تتمثل في: حساب الصكوك، الحساب الجاري والدفتر التوفير البنكي بالفائدة، والدفتر البنكي بدون فائدة، ودفتر ادخار الشباب وسندات الصندوق، وبطاقة البدر والودائع لأجل، وفتح حسابات بالعملة الصعبة.

[1] – وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

المطلب الثالث:نسب قياس السيولة ومخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

جدول رقم (2–1): الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2020.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية.	247114702539.79	البنك المركزي	00.00
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات.	00.00	ديون المؤسسات المالية	75954641736.34
موجودات مالية (أصول) متاحة للبيع.	75357868256.55	ديون للزبائن	78810412213828
قروض وديون (سلف) على المؤسسات المالية.	1918520688944	ديون مقدمة بشكل سندات	1396426024010
قروض وديون على الزبائن	36743518306775	الضرائب الحالية المطلوبات	8200547885.74
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	1052999225493	الضرائب المؤجلة المطلوبات	236808185.46
ضرائب جارية (حالية) الأصول.	11220450921.51	مطلوبات أخرى (خصوم أخرى)	5472113111.89
ضرائب مؤجلة –الأصول.	2144932525.59	حسابات التسوية	20236203834.20
أصول أخرى	4390020927.60	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	8632476918.26
حسابات التسوية	9475230522.99	إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار	00.00
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات والكيانات	13508287516.81	مخصصات للمخاطر	37475912236.47
التابعة		البنكية العامة	
سندات التوظيف	00.00	ديون واجبة الدفع	8426200000.00

استثمارات عينية (أصول ثابتة).	15528620411.01	رأس المال	54000000000.00
استثمارات معنوية. أصول غير ثابتة	152778770.57	منح مرتبطة برأس المال	00.00
شهرة المحل	00.00	احتياطات	31635534901.48
/	/	فرق التقييم	626126277.56
/	/	فرق إعادة التقييم	8336333853.04
/	/	الأرباح المحتجزة	3425947250.83
/	/	نتيجة السنة	13647831384.80
مجموع الأصول	1477179231823.81	مجموع الخصوم	1477179231823.81

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Rapport d'activité de BADR en2020

الجدول رقم (2-2): الميزانية العمومية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية2021.

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية.	19181180595262	البنك المركزي	00.00
موجودات مالية محتفظ بها لغرض المعاملات.	00.00	ديون المؤسسات المالية	2765035123432
موجودات مالية (أصول) متاحة للبيع.	14227824079844	ديون للزبائن	83861894181252
قروض وديون (سلف) على المؤسسات المالية.	18874266667520	ديون مقدمة بشكل سندات	1305705725371
قروض وديون على الزبائن.	41570816758671	الضرائب الحالية المطلوبات	256878771608

موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	1004259967205	ضرائب مؤجلة مطلوبات	55826622045
الضرائب الحالية الأصول	473022062382	مطلوبات أخرى	670890562037
الضراب المؤجلة – الأصول–	143841227648	حسابات التسوية	768377088869
الأصول الأخرى	26904630861	مؤونات لمواجهة المخاطر والأعباء	961483000132
حسابات التسوية.	507631904567	إعانات التجهيز وإعانات أخرى للاستثمار.	00.00
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات والكيانات التابعة	1024619076730	مخصصات المخاطر البنكية العامة	1268256685499
سندات التوظيف	00.00	ديون واجبة الدفع	1493543223459
استثمارات عينية (أصول ثابتة)	1417871037253	رأس المال	3300000000000
استثمارات معنوية، أصول غير ثابتة.	2225125986	منح مرتبطة برأس المال	00.00
/	/	احتياطات	244643592190
		فرق التقييم	167633320493
		فرق إعادة التقييم	833633375304
		الأرباح المحتجزة	(60954190257)
		نتيجة السنة	563816083493
مجموعة الأصول	984562631919.27	مجموع الخصوم	984562631919.27

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على Rapport d'activité de BADR en2021

ثانيا: حساب نسب السيولة البنكية لسنتي 2020-2021

1 - **نسبة الرصيد النقدي** : تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين المبالغ التي يحتفظ بها البنك في الصندوق وودائع الزبائن، حيث يتم حسابها وفق المعادلة التالية:

نسبة الرصيد النقدي= (الرصيد في الصندوق +البنك المركزية)/ (الودائع+ الالتزامات الأخرى) *100

الجدول رقم(2-3): حساب نسبة الرصيد النقدي لبنك BADR لسنتي 2020-2021.

البيان	2020	2021
البسط	247114702539.79	19181180595262
الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الشبكات البريدية.	247114702539.79	19181180595262
المقام	10^{12}1.325392027	87297419866721
البنك المركزي	00.00	00.00
ديون المؤسسات المالية	123046776218.10	2765035123432
ديون للزبائن	/	83861894181252
مطلوبات أخرى (خصوم أخرى)	/	670490562037
	1	

النتيجة	%18.64	%21.97

المصدر: من إعداد الطالبتين

لقد بنيت معطيات الجدول والتي تتضمن زيادة نسبة السيولة النقدية (الرصيد النقدي) لبنك BADR خلال سنة 2020 18.64% بينما قدرت بـ21.97% لسنة2021.

وهذا يعني أن البنك يستعمل السيولة بشكل يجنبه خطر التجميد في البنك المركزي والصندوق ومراكز الصكوك البريدية.

وهذه النسبة تدل على مدى لكفاءة في النقدية الحاضرة والتي تقابل معظم الاحتياجات العاجلة (مثل طلبات السحب على الودائع).

إلا أن الزيادة في نسبة الموجودات السائلة المحتفظ بها في البنك تؤثر أيضا على ربحية البنك، إذ أن ارتفاع معدل السيولة يكون له تأثير عكسي على الأرباح.

2 - **نسبة السيولة القانونية:** تعبر هذه النسبة عن العلاقة بين الموجودات السائلة المحتفظ بها البنك لدى البنك المركزي، حيث يتم حسابها وفق المعاداة:

نسبة السيولة القانونية= [(النقد في الصندوق +الخزينة العمومية +الرصيد لدى BC+ الأوراق التجارية والمالية +الاستثمارات)/ (إجمالي الودائع+ المبالغ المقترضة من البنك المركزي+ المستحقات+ البنوك والحوالات+ خطابات اعتمادية دورية مستحقة الدفع]

100*

الجدول(2-4): نسبة السيولة القانونية لبنك BADR 2021/2020

البيان	2020	2021
البسط	**10^{11}*3.1614436285**	
الصندوق، البنك المركزي،	247114702439.76	19181180595262

الخزينة العمومية، مركز الشيكات البريدية.		
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	39976721625.06	1004259965205
المساهمات في الشركات الفرعية المقاولات والكيانات التابعة	13508287406.81	1026419076730
سندات التوظيف	00.00	00.00
أصول ثابتة	15528620311.01	1417871037253
أصول غير الثابتة	15278670.57	2225125986
المقام	$\mathbf{10^{12}*1.283679091}$	
البنك المركزي	00.00	00.00
ديون للمؤسسات المالية	75954641636.34	2765035123432
ديون للزبائن	1196873136972.58	83861894181252
ديون مقدمة بشكل سندات	10851312674.81	1305705752371
النتيجة	%24.62	%25.74

المصدر: من إعداد الطالبتين

يبين الجدول الذي يتضمن نسبة السيولة القانونية لبنك البدر أن هذه النسبة بلغت 24.62% سنة2020 بينما ارتفعت سنة 2021 لنسبة 25.74%.

يفسر هذا الارتفاع في النسبة إلى زيادة في الموجودات السائلة مقارنة بالمطلوبات السائلة.

3 – نسبة التوظيف:

نسبة التوظيف= (إجمالي القروض/ إجمالي الودائع) *100

الجدول (2–5): نسبة التوظيف لبنك BADR لسنتي 2020–2021.

البيان	2020	2021
البسط		**42575076723876**
القروض والسلف على الزبائن	36743518306775	41570816758671
موجودات مالية محتفظ بها لأجل الاستحقاق	1052999225493	1004259965205
المقام		
ديون المؤسسات المالية	1918520688944	2765035123432
ديون الزبائن	78810412213828	83861894181252
ديون مقدمة بشكل سندات	1396426024010	1305705752771
النتيجة	%46.02	%48.42

المصدر: من إعداد الطالبتين

يبين الجدول الذي يتضمن نسبة التوظيف أنه خلال 2020 بلغت نسبة التوظيف 46.02% ثم ارتفعت إلى 48.42% سنة 2021، مما يعني أن لزيادة تعود إلى زيادة

التسهيلات الانتمائية الممنوحة من طرف بنك من إجمالي الودائع التي بحوزته، وهذا ما يعزز من إمكانية البنك على تحقيق هدف الربحية، فارتفاعها يؤثر ايجابا على الأرباح، أما انخفاضها يؤدي إلى ارتفاع نسبة السيولة.

المبحث الثالث: الاستراتيجيات المتبعة في إدارة مخاطر السيولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

يتبع بنك الفلاحة والتنمية الريفية العديد من الاستراتيجيات من أجل ضمان مكانته وأيضا لتفادي مخاطر السيولة والحد من آثارها.

المطلب الأول: استراتيجيات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

من أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة حددت مديرية البنك مجموعة معينة من التوجيهات، ويندرج ضمنها خيار إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطلعه الأولي ألا وهو تمويل التنمية الفلاحية والريفية وتتضح هذه الخطوط الكبرى بهذه الاستراتيجية فيما يلي[1]:

أولا: المحاور الاستراتيجية الكبرى للنشاطات في القطاعات الاستراتيجية:

تنقسم المحاور الاستراتيجية الكبرى للنشاطات إلى القطاعات الاستراتيجية، ومرجعية النشاطات الاستراتيجية:

1 – القطاعات الاستراتيجية:

[1]– بنك الفلاحة والتنمية الريفية، تم زيارة الموقع بتاريخ، 2023/05/24، على الساعة 17:45
WWW.badrbanque.net-

الهدف من إعادة تمركز البنك هو التمويل ومن أولوياته تركيز الجهود على تطبيق صيغ مناسبة للتمويل وتوجيهات نحو الأنشطة التالية:

- قطاع الفلاحة.
- قطاع الصيد البحري والمواد المائية.
- تمويل برامج التنمية الريفية.

يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه كذلك في مجال تمويل التنمية نحو إنجاز المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

- القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الاستراتيجية للبنك.
- القروض للخواص الهادفة الى خلق نشاطات في المناطق الريفية.
- القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن والصندوق الوطني للسكن.
- القروض للمهن الحرة للمناطق الريفية.

2- مرجعية النشاطات الاستراتيجية:

لقد حددت محاور النشاطات التي يركز عليها البنك تمويله مستقبلا في قائمة جديدة:

- الفلاحة والنشاطات التابعة لها.
- الصيد والتربية المائية والنشاطات التابعة لها.
- صناعة العتاد الفلاحي.
- الصناعة الغذائية الفلاحية.
- تسويق وتوزيع المنتجات المرتبطة بالنشاطات الاستراتيجية.
- تنمية العالم الريفي.

ثانيا: معالجة طلبات القروض:

البنك يعطي الأهمية لاستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض الخاصة بالقطاعات الاستراتيجية، والسهر على الاحترام الدقيق لقواعد التقييم والسيطرة على الأخطار، لهذا الغرض يتعين دراسة ملفات القروض التي تدخل في هذا الإطار بعناية خاصة ومعالجتها بالسرعة الملائمة، على كل الهيئات المعنية احترام المهل المحددة، وهذا بالنسبة للملفات المودعة بعد للتأكد من وجود كل الوثائق المطلوبة.

نسبة الفائدة على القروض البنكية تحدد على أساس تعريفه محددة دوريا من طرف البنك، هناك كتيب خاص بنسب الفوائد تحت تصرف الزبائن متوفر في جميع وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المطلب الثاني: طبيعة وآثار مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أولا: طبيعة مخاطر السيولة في بنك الفلاحة والتنمية لولاية قالمة:

بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة تبين لنا أن مخاطر السيولة تكمن في أنها تلك المخاطر الناتجة عن عدم توافر النقد اللازم لمواجهة التزامات المصرف للدفع الفوري، وهذا مما يجعل البنك غير جاهز لحركات السحب اليومية، أي يصبح غير قادر على مواجهة طلبات الدفع المقدمة من طرف المودعين، والاقتراض من السوق وعدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة.

كما أن مخاطر السيولة تنشأ من حاجة البنك إلى النقدية قبل حلول استحقاق الأصول الكافية لمواجهة هذه الحاجات، هكذا فإن خطر السيولة ينشأ بشكل آلي في حال وجود خلل في الربط بين الأصول والمطالبين لجهة آجال الاستحقاق أي قصور في التدفقات النقدية الداخلة

عن مقابلة التدفقات النقدية الخارجة، أيضا كما تساهم بعض العوامل الخارجية في التعرض لمخاطر السيولة كالركود الاقتصادي والأزمات الحادة في أسواق المال.

من خلال نسب السيولة، يتضح أن لنك الفلاحة ولتنمية الريفية كان بعيدا عن الوقوع في خطر السيولة خلال فترة الدراسة (2021/2020).

جدول (2-6): نسب السيولة بسنتي (2021.2020)

نسبة الرصيد النقدي		نسبة السيولة القانونية		نسبة التوظيف	
2020	2021	2020	2021	2020	2021
%18.64	%21.97	%24.62	%25.74	%44.02	%48.42

من خلال الجدول يمكن التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

- **نسبة الرصيد النقدي:** خلال القترة (2021/2020) كانت نسبة الرصيد النقدي تقترب من 22 بالمئة، وهي نسبة مقبولة تشير إلى الكفاءة في السيولة الحاضرة والتي تقابل معظم الاحتياجات العاجلة خاصة التي لها علاقةبطلبات السحب من الودائع.
- **نسبة السيولة القانونية:** النسبة المرتفعة المسجلة خلال فترة الدراسة، تشير إلى مقدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة على الوفاء بالالتزامات المختلفة.
- **نسبة التوظيف:** خلال القترة (2021/2020) كانت نسبة التوظيف في البنك محل الدراسة مرتفعةحيث تجاوزت نسبة (45بالمئة)، وهذا ما يدل على مدى على مقدرة المصرف في منح قروض.

ثانيا: آثار مخاطر السيولة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة.

1 - آثار السيولة النقدية في حالة العجز لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة:

يرى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة أن العجز في حجم السيولة ينشأ نتيجة كثرة السحوبات الخارجة منه وقلة الأموال الداخلة إليه، أي زيادة في التدفقات النقدية الخارجة وانخفاض في التدفقات النقدية الداخلة، أو بسبب أزمات سياسية أو كوارث طبيعية، مما يؤدي إلى تعرض المصرف لموجات متتالية من سحب الودائع وعدم قدرته على مواجهة هذه السحوبات الكبيرة، وهذا العجز في النقد يؤدي إلى العديد من الآثار السلبية نذكر من بينها:

- التأثير على سمعة البنك وما يؤدي إلى تفاعلات في السوق تعود بآثار اقتصادية خطيرة تعود على قوة البنك ومكانته، وبالتالي عزوف العملاء عن الإيداعوالاستثمار فيه.
- نقص السيولة يؤدي إلى عدم قدرة البنك على تمويل المشاريع الاستثمارية وبالتالي ضياع العديد من الفرص التمويلية التي يصعب تعويضها.
- بيع بعض أصول البنك وبأسعار غير مناسبة لتعويض نقص السيولة والوفاء بالتزامات وتعهدات البنك مما قد يؤدي إلى خسارة كبيرة.
- اتخاذ القرارات الإدارية والمالية غير السليمة بسبب الارتباك وسوء الحالة المعنوية لدى إدارة البنك مما يؤدي إلى انهيارات متتالية للبنك.

2- آثار السيولة النقدية في حالة الفائض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة:

يرى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة أن فائض السيولة ينشأ من خلال زيادة رصيد النقد الفعلي على رصيد النقد الواجب الاحتفاظ به، أي زيادة التدفقات النقدية الداخلة أو نقص التدفقات النقدية الخارجة أو كليهما معا، مما ينتج عن ذلك مجموعة من الآثار السلبية نذكر من بينها:

- وجود فائض في السيولة لدى البنك قد يعطي انطباعا بأن إدارته غير قادرة على استثمار هذه الأموال وتوظيفها بشكل مناسب.

- يسبب فائض السيولة تعطيل الأموال بدون استثمارها وهذا ما يتعارض مع القواعد والأحكام حيث سيؤدي عدم الاستثمار إلى ضياع عائد معين كان من الممكن الحصول عليه.
- عدم استثمار المال وتشغيله قد يؤدي إلى نقص قيمته بسبب التضخم المالي وتغيرات أحوال السوق وما يؤثر على القيمة الحقيقية للمال.

المطلب الثالث: الاستراتيجية المتبعة لإدارة السيولة ومخاطرها من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

لقد قمنا بإجراء مقابلة مع مدير البنك من خلال طرح مجموعة من الاسئلة لمعرفة أهم الاستراتيجيات التي يتبعها بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتمت الإجابة عليها بالشكل التالي:

السؤال الأول: هل يواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية مخاطر السيولة؟

الجواب: عموما لا يواجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية مخاطر السيولة.

السؤال الثاني: ماهي الاستراتيجية المتبعة من طرف البنك في إدارة سيولتها لتفادي مخاطرها؟

الجواب:يقوم البنك بإتباع مجموعة من الاستراتيجيات والمتمثلة في:

الاستراتيجية العامة والمتمثلة في اعتبار أن الأصول السائلة مصدرا بديلا للنقد(استراتيجية إدارة الأصول)، أو اللجوء إلى السوق النقدي للاقتراض لتغطية احتياجات السيولة (استراتيجية إدارة الخصوم)، أو الموازنة بين الأصول والخصوم.

كما يتبع البنك الاستراتيجية الجزئية والمتمثلة إما عن طريق استدعاء جزء من الاحتياط الفائض المودع لدى البنك، أو عن طريق الاقتراض منه، أو من خلال زيادة الإيداع في محفظته فوق

الودائع التي يحددها البنك المركزي، وأيضا إتباع استراتيجية زيادة حجم الاستثمار من خلال الزيادة في منح القروض للعملاء من حيث أهدافها وطريقة تطبيقها.

السؤال الثالث: هل بنك الفلاحة والتنمية الريفية له الحرية في استخداماالاستراتيجيات العامة والجزئية أو مفروضة من طرف البنك المركزي؟

الجواب: يتمثل دور البنك المركزي في تقديم مجموعة من الاستراتيجيات للبنك، حيث هذا الأخير هو من يتولى اختيارالاستراتيجية التي تناسبه حسب السيولة المتوفرة لديه تفاديا لمخاطرها.

السؤال الرابع: هل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بتطبيق مقررات لجنة بازل في مواجهة مخاطر السيولة، ومامدى مساهمته؟

الجواب: لقد قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية العمل بمقررات بازل الأول سنة 2004 من خلال استعمال معيار كوك للملاءة البنكية وهو النسبة الدنيا للأموال الخاصة المقدرة ب 8%، وفي سنة 2015 تم العمل بمقررات بازل 2 التي ركزت على مبدأ الإفصاح العام فيما يتعلق بوضعية السيولة للبنك وكيفية إدارة مخاطر السيولة بالشكل السليم، لأن السيولة تمثل عنصرا أساسيا في قدرة البنك على مواجهة الضغط وبالتالي على البنك المحافظة على نسبة احتياطية من السيولة تتكون من أصول سائلة عالية المستوى لحمايته في أوقات النقص من السيولة .

السؤال الخامس: في حالة وقوع بنك الفلاحة والتنمية الريفية في مخاطر السيولة ماهي الاستراتيجية المناسبة لإتباعها؟

الجواب: في حالة العجز فإن الخيار الأنسب للبنك هو اللجوء الى البنك المركزي، وذلك من خلال استدعاء جزء من أمواله في المحفظة، أما في حالة الفائض فإن زيادة الاستثمارات التي تعود بعوائد للبنك تمثل الاستراتيجية الانسب له.

خلاصة:

من خلال ما تم انجازه من دراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة، المتخصص في تمويل المشاريع الفلاحية ذات الطبيعة الخاصة، وحسب المعلومات المتحصل عليها من ميزانية البنك. تم حساب مختلف نسب السيولة في البنك حلال سنتي (2021/2020) وتحليلها، واستخلاص بعض الملاحظات حول إدارة السيولة في البنك وآليات تجنب مخاطرها، حيث تم التوصل إلى:

- البنك يتمتع بنسب سيولة مريحة خلال فترو الدراسة.
- نسبة الرصيد النقدي في البنك عكست مقدرة البنك على مدى الكفاءة النقدية الحاضرة.
- نسبة الاحتياطات الإلزامية عكست التزام البنك بالغطاء القانوني المفروض من السلطات النقدية، مما جعله قادرا على استعمال السيولة بشكل يجنبه خطر التجميد في البنك المركزي والصندوق والصكوك البريدية.
- ارتفاع نسبة التوظيف لدى البنك خلال فترة الدراسة مما يدل أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمنح حجما كبيراً من القروض من خلال إتباع استراتيجية الزيادة في الاستثمارات.

كما اتضح لنا من خلال أداة المقابل التي تم اجراؤها مع أحد المسؤولين في البنك أن:

- البنك على وعي بمخاطر السيولة آثارها.
- البنك يتبع سياسة اقراضية متوازنة للبقاء بعيدا عن خطر السيولة، حفاظا على التزاماته أمام المودعين.

- إدارة البنك تولي أهمية بالغة لموضوع السيولة، وتتخذ مختلف الإجراءات والتدابير لتفادي مخاطر السيولة.

خاتمة

خاتمة:

إن الطبيعة الخاصة لنشاطات البنكية المختلفة والمعايير التي تحكمها، والعائد الذي تسعى لتحقيقه البنوك التجارية، جعل هذه الأخيرة يغلب عليها طابع المخاطرة الذي أصبح مفهوما لصيقا بالعمليات البنكية وما لزم لها، لا سيما مع اشتداد المنافسة وابتكار منتجات مالية جديدة.

بالتالي، فإن السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك هي كيفية إدارة المخاطر وليس تجنبها، ولهذا لا بد للبنوك التجارية أن تكون إدارتها سليمة وجيدة لمثل هذه المخاطر وتحسين بعض الأنظمة داخل هيكلها الداخلي وخاصة نظام المعلومات الداخلي وتوفير الكفاءات ذات تكوين عالي واستعمال كل الإجراءات والسياسات المناسبة لإدارة مخاطر السيولة.

النتائج:

تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إدارة السيولة البنكية تعني قدرة البنك التجاري على مواجهة التزاماته المالية.
- البنك التجاري أكثر عرضة لمخاطر السيولة، فهي تشكل عدم استقرار الخزينة.
- يعتبر خطر السيولة من أهم العوامل التي تأثر على النشاط المصرفي في البنوك التجارية، للبنك المركزي دور كبير في وضع القوانين والمعايير اللازمة من أجل التقليل من خطر السيولة وحماية البنوك التجارية من الإفلاس والمحافظة على استقرارها المالي والنقدي.
- هناك علاقة طردية وطيدة بين السيولة والعائد في البنوك التجارية. تمتلك وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة محفظة مالية ثقيلة وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الفلاحي ونظرا للحجم الهائل للموارد المالية ينتج عنها خطر السيولة والمتمثل في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته في الآجال المحددة.
- افتقار البنوك التجارية للأساليب الحديثة في قياس ومراقبة المخاطر حيث تنعدم فيها إدارة خاصة بالمخاطر.

- تلجأ البنوك التجارية للبنك المركزي في حالة عجز لتوفير السيولة اللازمة أي عند تعرضه لخطر ما عن السيولة، أو عن طريق الاقتراض منها وهذا لسد العجز في السيولة.
- يعمل البنك على مواجهة أزمات السيولة والتقليل من حدتها من خلال إتباع استراتيجية محكمة في مجال التسيير.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى**: صحة الفرضية الأولى حيث أن البنوك التجارية عامة والبنك محل الدراسة تطبق مجموعة من مؤشرات لحساب السيولة البنكية نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة القانونية، ونسبة التوظيف.
- **الفرضية الثانية**: صحة الفرضية الثانية حيث تبين أن البنوك تتبع استراتيجيات عامةلإدارة مخاطر السيولة تتمثل في استراتيجية إدارة الأصول واستراتيجية إدارة الخصوم والاستراتيجية المتوازنة، واستراتيجية الجزئية تمثلت في اللجوء إلى البنك المركزي سواء كان ذلك في حالة الفائض أو العجز في السيولة أو الإقراض من المؤسسات المالية.
- **الفرضية الثالثة**: عدم صحة الفرضية الثالثة حيث تبين أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة لا يحتوي على إدارة للمخاطر المصرفية أو لمخاطر السيولة.
- **الفرضية الرابعة**: صحة الفرضية الرابعة حيث اتضح من خلال الدراسة التطبيقية وبناء على المقابلة التي أجريناها أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة عموما لم يواجه خطر السيولة خلال الفترة (2021/2020).

التوصيات والاقتراحات:

من خلال دراستنا نستطيع تقديم بعض التوصيات من بينها ما يلي:

- إعطاء السيولة النقدية المزيد من الاهتمام باعتبار تأثيرها على العائد.

- على البنوك الاهتمام بإدارة المخاطر بصفة عامة وإدارة مخاطر السيولة بصفة خاصة وذلك بتخصيص إدارة لمخاطر السيولة تعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر السيولة.
- على البنوك الاحتفاظ بالسيولة الكافية لمواجهة السحوبات المتوقعة، لأن فقدان السيولة يؤدي إلى فقدان الثقة لدى المتعاملين مع البنوك.
- محاولة الاستفادة من فائض السيولة الموجودة لدى البنك خلال منح القروض وأيضا زيادة استثماراتها.
- وضع استراتيجيات لمعالجة أزمة السيولة بخطط موضوعة لمواجهة الطوارئ.
- الالتزام بنظام محدد يتمتع بالشفافية الكافية التي تعكس وضع السيولة الحقيقة وهذا من خلال وجود بيانات ومعلومات دقيقة عنها.
- العمل على استخدام المؤشرات والنسب المالية للإلمام بوضعية البنك.
- على السلطات النقدية تدعيم سياسة إدارة مخاطر السيولة بعد التأكد من أن البنك يقوم باتخاذ الإجراءات المناسبة لمتابعة ومراقبة هذه المخاطر.

قائمة المراجع

قائمـــــة المراجـــــــــــــع:

أولا: الكتب:

1. إبراهيم كراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي،الطبعة الثانية، أبو ظبي، 2010.
2. أسعد حميد العلي، إدارة المصارف التجارية –مدخل إدارة المخاطر–، دار الذاكرة، مصر، ط1 ،2012.
3. أنس البكري، وليد الصايف، النقود والبنوك–بني النظرية والتطبيق–، دار المستقبل، الأردن، عمان، ط1.
4. بن علي بن عزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار، إدارة المخاطر –المشتقات المالية الهندسة المالية–،الوراق،الأردن،ط1.
5. حبيب أحمد وخان طارق الله، ترجمة:عثمان بابكر أحمد، مراجعة: رضا سعد الله، إدارة المخاطر" تحليل القضايا في الصناعة المالية الاسلامية"، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2003.
6. حسن محمد سمحان، إسماعيل يونس يامن، اقتصاديات النقود والمصارف، دار الصفاء، عمان، ط1 ،2011.
7. رايس عبد الحق وآخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر، 2014.
8. رضا صاحب أبو محد آل علي، إدارة المصارف –مدخل تحليلي كمي معاصر–، دار الفكر، مصر،ط1،2002.
9. رضا صاحب أبو محمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، دار الفكر، ط 1 ،عمان 2002.
10. زينب عوض الله، أسامة محمد الغولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية ، لبنان، د ط.

11. سمير الخطيب، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، شركة الجلال، طبعة 2، الإسكندرية، 2005.
12. شقيري نوري موسى، محمود إبراهيم نور، وسيم محمد الحداد، سوزان سمير ذيب، إدارة المخاطر، دار المسيرة، عمان، 2011.
13. صادق راشد الشمري، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، دار اليازوري العلمية، عمان، 2013.
14. طارق عبد العال حماد، إدارة السيولة في الشركات والمصارف –قياس وضبط السيولة–، الدار الجامعية ، الإسكندرية،2012.
15. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية،2007.
16. عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، –الأساسيات والمستحدثات– الدار الجامعية، الطبعة1، الإسكندرية،2007.
17. عزيزة بن سمينة، الائتمان في البنوك التجارية –مخاطر وأساليب تسييرها–، دار الأيام، الأردن، ط1 ،2017.
18. فائزة العرافة، مدى تكييف النظام المصرفي الجزائري مع معايير لجنة بازل وأهم انعكاسات العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، الطبعة الأولى،2013.
19. محمد الفاتح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المنهاج، مصر، ط1.
20. محمد سعيد أنور سلطان، إدارة البنوك، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2005.
21. محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، المؤسسات المالية–البورصة والبنوك التجارية– الدار الجامعية، طبعة1،مصر،1998.
22. محمد طنيب، الإدارة المالية في القطاع الخاص، دار المستقبل، عمان، ط1، 2008.
23. محمد عادل ناولو، إدارة المخاطر المالية والمصرفية بين النظرية والتطبيق، دار سورية، الطبعة الأولى، 2022.

ثانيا: المذكرات

1. حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة و التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف،2014.
2. خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم التجارة، جامعة محمد خيضر بسكرة،2009.
3. خوبيري مريم، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر،2003.
4. دليخ فارس، دور السوق النقدي في تأمين سيولة البنوك التجارية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة محمد العربي بن مهيدي، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، 2013.
5. طارق منجلي علال، فعاليات توظيف دوائر العلاقات العامة في إدارة مخاطر السمعة في البنوك العامة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، تخصص العلاقات العامة المعاصرة، فلسطين، 2020.
6. عبد الحسين جاسم محمد الأسدي، إدارة السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجيستير، كلية الإدارة والاقتصاد، تخصص إدارة أعمال، العراق، 2005.
7. علي بوعمامة، فعالية المعايير الاحترازية في الحد من المخاطر البنكية، أطروحة تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص النقود المالية والبنوك، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022.

8. عليوة مريم وكيروان مريم، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 2019/2020.
9. فرح يعقوب، إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي، بحث مقدم لاستكمال متطلبات نيل درجة ماجستير، الجامعة الافتراضيةالسورية، تخصص إدارة الأعمال، سوريا.
10. قاصدي صورية، قواعد الاحتياط من المخاطر البنكية، رسالة لنيل شهادة دكتوراه، قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2017/2016.

ثالثا: المجلات

1. أحمد حميدي الموسي، القدرة التسييرية لمؤشر ات السيولة في تحليل توجهات ومستويات المخاطر، مجلة جامعة كربلة، العدد7 ،المجلد2، 2018.
2. أحمد عبد الله العمودي، سالم عبد الله كلين، العوامل المؤثرة على دور المرجع الداخلي اتجاه إدارة المخاطر في المصاريف اليمنية، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأندلس، العدد5، المجلد9، اليمن، 2015.
3. أمال مهاوة، فرح خالدي، نجية صالحي، أثر استخدام الهندسة المالية على إدارة المخاطر البنكية، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد2، الجزائر، 2020.
4. أيمن شيحة، السيولة النقدية بين وجهة نظر التقليدية والمفاهيم البديلة،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،العدد2،المجلد37،سوريا2015.
5. بلخوجة الزهرة، قويدر لويزة، إدارة المخاطر البنكية وفقا لمعايير لجنة بازل3، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد1، الجزائر، 2023.
6. بن ثابت علال، ديمري محمد الطاهر، دور حوكمة المؤسسات في تفعيل إدارة المخاطر المصرفية، دراسة عينة من المؤسسات الجزائرية، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 4، المجلد6، 2018.
7. بن سليم محسن وبن رجم محمد خميسي، الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر السيولة، مجلة الاقتصاد والمالية، العدد3، الجزائر، 2016.

8. بوخروبة الغالي، دواخ بالقاسم، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية –دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم– مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مجلد 15، العدد 20، الجزائر، 2009.
9. بوعمامة علي وزايد مراد، المخاطر البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد15، المجلد2، الجزائر،2016.
10. خلف الله محمد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية –دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق–، العدد 52، المجلد 2، جامعة تكرت، بغداد،2017.
11. خميسي قايدي، أمينة بن خزناجي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في البنوك التجارية – حالة المؤسسة العربية المصرفية–، مجلة الابتكار والتسويق، العدد3، الجزائر، 2012.
12. رحيمة شخوم وعبد القادر حفاي، أثر المخاطرة المصرفية على رحبية المصارف التجارية، جملة دراسات العدد الاقتصادي، العدد2 ،المجلد12 ،الجزائر، 2018 ،ص222.
13. زناقي بشير، غربي صباح ومعاريف محمد، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التقليدية والإسلامية، مجلة التنويع الاقتصادي، مجلد2، العدد9، الجزائر، 2018.
14. سعيدة بورديمة، أثر السيولة على تحقيق ربحية البنوك التجارية –دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك التجارية للفترة 2007/2018 باستخدام نماذج البدائل، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد2، المجلد22، الجزائر، 2021.
15. شيبي رشيد وسيد عمر زينب، إدارة مخاطر السيولة في المصارف الإسلامية، مجلة التكامل، العدد2 ،المجلد9 ،2021.
16. صلاح الدين محمد أمني الإمام، رقية عبد الخضر وشنيت الخز علي، تحديد النسبة المثلى لسيولة في المصارف التجارية العراقية، العدد12، المجلد41،العراق2017.
17. علاء عبد الكريم البلداوي، دور برامج إدارة المخاطر في مواجهة المخاطر بالمطارات الدولية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 44، المجلد13، بغداد،2018.
18. علي أموري فرج، دور السيولة المصرفية للعائد والمخاطرة –دراسة تلحيلية–، مجلةfacultyefjornalelghari administration and economic، العدد2، العراق 2022.

19. فاروق فخاري، نورة رنيب، الإدارة السلمية لمخاطر السيولة البنكية بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصادوالإدارة،العدد2،المجلد9، ديسمبر2018.
20. فخاري فاروق، زبيري نورة، بوديعة منيه، تحليل أهمية استخداماختبارات الضغط كوسيلة للكشف المبكر عن خسائر المخاطر البنكية، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد1، الأردن، 2020.
21. قادري علاء الدين، العملات الأجنبية وإدارة مخاطر سعر الصرف، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد9، العدد9، الجزائر، 2014.
22. محمودي مليك، ملاك سلوى، واقع إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير وعلوم التجارة، العدد2، المجلد11، جامعة محمد بوضياف، مسيلة.
23. نضال رؤوف أحمد، دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان أثرها على كفاية رأس المال في القطاع المصرفي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد36 ،المجلد2،العراق، 2013.
24. نورة زبربي وفاروق سخاري، الإدارة السليمة ومخاطر السيولة البنكية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، العدد2 ،المجلد7،الجزائر2018.
25. يحيوش حسين ولطرش سميرة، المخاطر وتأثيرها على هدف تعظيم قيمة المنشأة، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد7، المجلد11، 2014.

الملاحق

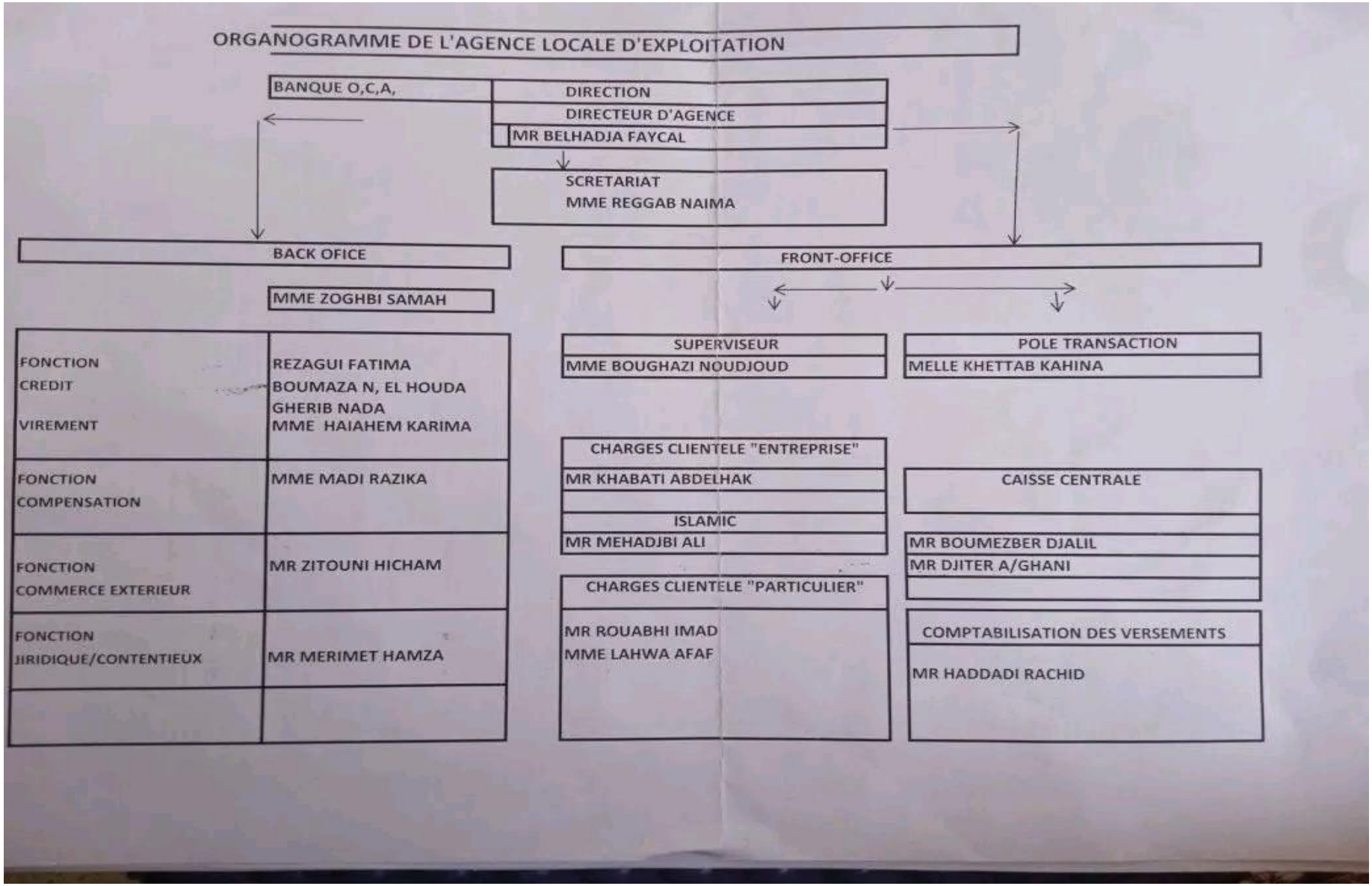
ORGANOGRAMME DE L'AGENCE LOCALE D'EXPLOITATION
BANQUE O,C,A,
DIRECTION
DIRECTEUR D'AGENCE
MR BELHADJA FAYCAL
SCRETARIAT
MME REGGAB NAIMA
BACK OFICE
MME ZOGHBI SAMAH
FONCTION CREDIT
REZAGUI FATIMA
BOUMAZA N, EL HOUDA
VIREMENT
GHERIB NADA
MME HAIAHEM KARIMA
FONCTION COMPENSATION
MME MADI RAZIKA
FONCTION COMMERCE EXTERIEUR
MR ZITOUNI HICHAM
FONCTION JIRIDIQUE/CONTENTIEUX
MR MERIMET HAMZA
FRONT-OFFICE
SUPERVISEUR
MME BOUGHAZI NOUDJOUD
POLE TRANSACTION
MELLE KHETTAB KAHINA
CHARGES CLIENTELE "ENTREPRISE"
MR KHABATI ABDELHAK
ISLAMIC
MR MEHADJBI ALI
CHARGES CLIENTELE "PARTICULIER"
MR ROUABHI IMAD
MME LAHWA AFAF
CAISSE CENTRALE
MR BOUMEZBER DJALIL
MR DJITER A/GHANI
COMPTABILISATION DES VERSEMENTS
MR HADDADI RACHID

BILAN AGENCE

En date du : 31/12/2021

AGENCE : 821 - AGENCE GUELMA

MONNAIE : CAD - DOLLARS CANADIEN

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA3699561 - CONTRE PARTIE UTILISATIONS COMPTE	0,00	0,00	0,00	0,00
BP3699261 - UTILISATION COMPTE DEVISE DISPONIBLE	0,00	0,00	0,00	0,00
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-7 875,56	0,00	-854 754,61
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	7 875,56	0,00	854 754,61	0,00
TOTAL	7 875,56	-7 875,56	854 754,61	-854 754,61

MONNAIE : CHF - FRANC SUISSE

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-23 325,60	0,00	-3 533 332,73
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	23 325,60	0,00	3 533 332,73	0,00
TOTAL	23 325,60	-23 325,60	3 533 332,73	-3 533 332,73

MONNAIE : DZD - DINARS ALGERIEN

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1011101 - BILLETS & MONNAIES EN CAISSE	0,00	0,00	0,00	-17 571 813,50
BA1011301 - BILLETS & MONNAIES EN ROUTE	0,00	0,00	0,00	0,00
BA1011401 - BILLETS MUTILÉS	0,00	0,00	0,00	-1 250,00
BA1011501 - CAISSE GUICHET AUTOMATIQUE DE	0,00	0,00	0,00	-105 000,00
BA1011601 - BILLET SUSPECT	0,00	0,00	0,00	0,00
BA1011701 - DÉPÔTS À LA BANQUE D ALGÉRIE	0,00	0,00	0,00	0,00
BA1121101 - TRÉSOR COMPTE ORDINAIRE	0,00	0,00	0,00	0,00
BA1131111 - COMPTES COURANTS POSTAUX	0,00	0,00	0,00	-2 824,25
BA1201209 - ACCUMULATION DE LA BONIFICATION	0,00	0,00	0,00	-45 310 994,65
BA1201221 - BONIFICATION DUE PAR LE TRÉSOR	0,00	0,00	0,00	-783 276 055,81
BA1201611 - CRÉANCE FNRDA - CAPITAL	0,00	0,00	0,00	0,00
BA1201612 - PAIEMENT DE SOUTIEN FONDS PUBLIC	0,00	0,00	0,00	0,00
BA2001102 - AUTRES CRÉANCES COMMERCIALES	0,00	0,00	0,00	0,00
BA2021211 - CRÉDITS D EXPLOITATION ORDINAIRES	0,00	0,00	0,00	0,00
BA2021311 - CRÉDITS DE CAMPAGNE AGRICULTURE ET	0,00	0,00	745 335 022,28	0,00
BA2021411 - CRÉDITS DE CAMPAGNE ORDINAIRES POUR	0,00	0,00	0,00	-1 211 552 016,40
BA2031111 - RÉÉCHELONNEMENT COURT TERME	0,00	0,00	0,00	0,00
BA2031211 - RÉÉCHELONNEMENT COURT TERME	0,00	0,00	0,00	-4 450 000,00
BA2032111 - REECHELONNEMENT MOYEN TERME	0,00	0,00	0,00	-28 764 956,88
BA2032121 - REECHELONNEMENT BONIFIES MOYEN	0,00	0,00	0,00	-658 910,62
BA2032211 - CONSOLIDATION MOYEN TERME	0,00	0,00	0,00	0,00
BA2035101 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENT MOYEN TERME	0,00	0,00	0,00	-2 915 390,72
BA2036111 - RÉÉCHELONNEMENT LONG TERME CAPITAL	0,00	0,00	0,00	-3 870 000,00
BA2041231 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME	0,00	0,00	2 055 177,08	0,00
BA2041271 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME	0,00	0,00	0,00	0,00
BA2041272 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME	0,00	0,00	0,00	0,00
BA2041273 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS ORDINAIRES	0,00	0,00	268 498,69	0,00
BA2041275 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME	0,00	0,00	0,00	-3 142 999,97
BA2041511 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS LONG TERME	0,00	0,00	0,00	-254 327 480,93
BA2041512 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS LONG TERME	0,00	0,00	0,00	-84 766 516,49
BA2041513 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS LONG TERME	0,00	0,00	0,00	-63 888 409,44
BA2041521 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENT ORDINAIRES LONG	0,00	0,00	0,00	-3 331 004,20
BA2041700 - CRÉDITS D INVESTISSEMENT LONG TERME	0,00	0,00	0,00	-354 177 172,37
BA2041701 - CRÉDITS D INVESTISSEMENT LONG TERME	0,00	0,00	0,00	-59 711 986,68
BA2041711 - CRÉDITS D INVESTISSEMENT RESSOURCES	0,00	0,00	0,00	0,00
BA2042111 - CRÉDIT D INVESTISSEMENT À MOYEN	0,00	0,00	0,00	0,00

BILAN AGENCE

En date du : 31/12/2020

AGENCE : 821 - AGENCE GUELMA

MONNAIE : CAD - DOLLARS CANADIEN

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA3699561 - CONTRE PARTIE UTILISATIONS COMPTE	0,00	0,00	0,00	0,00
BP3699261 - UTILISATION COMPTE DEVISE DISPONIBLE	0,00	0,00	0,00	0,00
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-7 875,56	0,00	-813 480,77
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	7 875,56	0,00	813 480,77	0,00
TOTAL	7 875,56	-7 875,56	813 480,77	-813 480,77

MONNAIE : CHF - FRANC SUISSE

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
CE3701111 - COMPTE DE LIAISONS INTER AGENCES	0,00	-23 325,60	0,00	-3 482 430,90
PS3691101 - POSITION DE CHANGE	23 325,60	0,00	3 482 430,90	0,00
TOTAL	23 325,60	-23 325,60	3 482 430,90	-3 482 430,90

MONNAIE : DZD - DINARS ALGERIEN

GRAND LIVRE	CREDIT	DEBIT	CR VALORISE	DR VALORISE
BA1011101 - BILLETS & MONNAIES EN CAISSE	0,00	0,00	0,00	-30 665 568,04
BA1011301 - BILLETS & MONNAIES EN ROUTE	0,00	0,00	0,00	0,00
BA1011401 - BILLETS MUTILÉS	0,00	0,00	0,00	-1 250,00
BA1011501 - CAISSE GUICHET AUTOMATIQUE DE	0,00	0,00	0,00	-89 000,00
BA1011601 - BILLET SUSPECT	0,00	0,00	0,00	0,00
BA1011701 - DÉPÔTS À LA BANQUE D ALGÉRIE	0,00	0,00	0,00	0,00
BA1121101 - TRÉSOR COMPTE ORDINAIRE	0,00	0,00	0,00	-675 565,81
BA1131111 - COMPTES COURANTS POSTAUX	0,00	0,00	0,00	-3 566,25
BA1201209 - ACCUMULATION DE LA BONIFICATION	0,00	0,00	0,00	-45 835 310,22
BA1201221 - BONIFICATION DUE PAR LE TRÉSOR	0,00	0,00	0,00	-697 847 282,45
BA1201611 - CRÉANCE FNRDA - CAPITAL	0,00	0,00	0,00	0,00
BA1201612 - PAIEMENT DE SOUTIEN FONDS PUBLIC	0,00	0,00	0,00	-11 800 000,73
BA2001102 - AUTRES CRÉANCES COMMERCIALES	0,00	0,00	0,00	0,00
BA2021211 - CRÉDITS D EXPLOITATION ORDINAIRES	0,00	0,00	0,00	0,00
BA2021311 - CRÉDITS DE CAMPAGNE AGRICULTURE ET	0,00	0,00	0,00	-229 961 428,18
BA2021411 - CRÉDITS DE CAMPAGNE ORDINAIRES POUR	0,00	0,00	0,00	-605 776 008,20
BA2031111 - RÉÉCHELONNEMENT COURT TERME	0,00	0,00	0,00	0,00
BA2031211 - RÉÉCHELONNEMENT COURT TERME	0,00	0,00	0,00	-1 619 085,40
BA2032111 - REECHELONNEMENT MOYEN TERME	0,00	0,00	0,00	-17 452 312,84
BA2032211 - CONSOLIDATION MOYEN TERME	0,00	0,00	0,00	0,00
BA2035101 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENT MOYEN TERME	0,00	0,00	0,00	-19 716 636,06
BA2041231 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME	0,00	0,00	14 189 075,47	0,00
BA2041271 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME	0,00	0,00	268 498,69	0,00
BA2041272 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME	0,00	0,00	435 373,59	0,00
BA2041273 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS ORDINAIRES	0,00	0,00	2 652 496,15	0,00
BA2041275 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS MOYEN TERME	0,00	0,00	0,00	-4 714 499,97
BA2041511 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS LONG TERME	0,00	0,00	0,00	-254 327 480,93
BA2041512 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS LONG TERME	0,00	0,00	0,00	-122 426 410,31
BA2041513 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENTS LONG TERME	0,00	0,00	0,00	-135 088 179,78
BA2041521 - CRÉDITS D ÉQUIPEMENT ORDINAIRES	0,00	0,00	0,00	-3 331 004,20
BA2041700 - CRÉDITS D INVESTISSEMENT LONG TERME	0,00	0,00	0,00	-398 111 091,61

الملخـــــــــص

ملخص: جاءت هذه الدراسة بهدف توضيح مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك أثناء ممارسة نشاطها المصرفي، مع إبراز الاستراتيجيات والآليات التي تعتمد ها في إدارة هذا النوع من المخاطر. تمت الدراسة الميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية والريفية لولاية قالمة، لمعرفة واقع السيولة فيي البنك، وهل تعرض البنك لهذا النوع من المخاطر اثناء الفترة (2021/2020)، ومدى استعداده لمواجهة خطر السيولة. حيث تم حساب مختلف نسب السيولة، كما تم الاعتماد على وسيلة القابلة لمعرفة واقع التعامل مع خطر السيولة في البنك. لتخلص الدراسة إلى أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية قالمة على وعي بمخاطر السيولة وتهديداتها ليتعرض لخطر السيولة.

الكلمات المفتاحية: مخاطر السيولة، إدارة مخاطر السيولة، بنك الفلاحة والتنمية الريفيةبقالمة.

Abstract:

This study came with the aim of clarifying the liquidity risks that banks are exposed to during the exercise of their banking activities, while highlighting the strategies and mechanisms they adopt in managing this type of risk. The field study was conducted at the level of the Agriculture and Rural Development Bank in the state of Guelma, to find out the liquidity situation in the bank, and whether the bank was exposed to this type of risk during the period (2020/2021), and the extent of its readiness to face the risk of liquidity. Where the various liquidity ratios were calculated, and the midwife method was relied upon to know the reality of dealing with liquidity risk in the bank. The study concludes that the Bank of Agriculture and Rural Development of the state of Guelma is aware of liquidity risks and threats to be exposed to liquidity risk.